بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة ميدانية

الصورة الذهنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية

الفهرس

	الموضوع	الصفحة
	فكرة الدراسة	٦
	مقدمة	٧
	تمهيد	١٣
	منهجية تصميم الاستبانة والمعاينة وأسلوب الطرح	١٤
	خصائص عينة الدراسة وتوزيعاتها المختلفة	١٥
١	**الفصل الأول : (المعرفة ومصادرها)**	٢١
١-١	درجة المعرفة بمفهوم حقوق الإنسان والجهات العاملة في مجالها	٢١
١-١-١	آراء مفردات العينة حول مدى معرفتهم بمفهوم حقوق الإنسان	٢١
١-١-٢	درجة وضوح حقوق الإنسان بالمجتمع	٢٣
١-١-٣	درجة معرفة المجتمع بالمؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان	٢٦
١-٢	درجة المعرفة بالقضايا المحلية والدولية. وقوانين حقوق الإنسان وأهميتها	٢٨
١-٢-١	مدى معرفة المجتمع بقضايا حقوق الإنسان	٢٨
١-٢-٢	مدى معرفة المجتمع بأنواع قضايا حقوق الإنسان	٣١
١-٢-٣	مدى معرفة المجتمع بقوانين وأنظمة حقوق الإنسان	٣٢
١-٣	تقييم انتشار ثقافة حقوق الإنسان ومستوى متابعة القضايا	٣٣
١-٣-١	تقييم انتشار ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة	٣٣
١-٣-١	مستوى متابعة قضايا حقوق الإنسان بالمملكة	٣٥
١-٤	مصادر المعرفة ووسائل متابعة قضايا بحقوق الإنسان	٣٦
١-٤-١	مصادر معرفة قضايا بحقوق الإنسان	٣٧
١-٤-٢	وسائل متابعة قضايا بحقوق الإنسان	٣٨
٢	**الفصل الثاني : (اللجوء الى الجهات المختصة)**	٣٩
٢-١	التعرض لانتهاكات لحقوق الإنسان	٣٩
٢-٢	اللجوء للجهات المختصة بحقوق الإنسان	٤١

٢-٣ أهمية الجهات المختصة بحقوق الإنسان ٤٦

٢-٤ مستوى الثقة في الجهات المختصة بحقوق الإنسان بالمملكة ٤٨

٢-٥ مدى الرضا عن أداء الجهات المختصة بحقوق الإنسان ٥١

٣ الفصل الثالث: (المشاركة والمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان) ٥٤

٣-١ تقييم المشاركات في مجال حقوق الإنسان ٥٤

٣-٢ مدى الاستعداد للمشاركة ضمن الجهات المختصة بحقوق الإنسان ٥٥

٣-٣ الاستعداد للمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان ٥٦

٣-٤ مقترحات حول أنسب الوسائل لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ٥٩

(الخلاصة) ٦٠

فكرة الدراسة

منذ تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي تحمل على كاهلها حماية وتعزيز ونشر مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع السعودي، والتعريف بمفاهيم حقوق الإنسان المختلفة، وتعمل جاهدة دون أن تدخر أي جهد للتواصل مع جميع المواطنين والمقيمين على حد سواء، لتعريفهم بحقوقهم، وتعليمهم كيفية المطالبة بها. ملتزمة في ذلك بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وبما ورد في النظام الأساسي للحكم والاتفاقيات الدولية التي انضمت لها المملكة.

وقد جاءت هذه الدراسة المسحية الميدانية التي قام بها مشكوراً **مركز السجيني للاستشارات الاقتصادية والإدارية لحساب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بدون مقابل**، وهدفها الرئيسي هو الوقوف على مدى انتشار ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، ومدى الاستعداد للمشاركة في نشر الوعي بها. واستبيان مدى وضوح مفهوم حقوق الإنسان بما يحمله من مبادئ وأفكار وقوانين ومعاهدات واتفاقات وجمعيات ومؤسسات في أذهان المجتمع السعودي.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ إسماعيل سجيني عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس مركز السجيني على مبادرته بإجراء هذه الدراسة والتي سيكون لها بإذن الله بالغ الأثر في تبيان الصورة الذهنية لحقوق الإنسان في المملكة.

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

د / مفلح بن ربيعان القحطاني

مقدمة

يعد مفهوم حقوق الإنسان من أهم المفاهيم الإسلامية، وقد حث الدين الإسلامي -من خلال الكثير من الآيات القرآنية والسنة النبوية الشريفة- على ترسيخ العديد من المفاهيم التي تحفظ للإنسان العديد من الحقوق.

قد أطلق مفهوم حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار، مما استدعى إنشاء هيئة دولية تعنى بالحفاظ على حقوق الإنسان داخل وخارج الدول وتنظيم العلاقة فيما بينها، واستحداث التشريعات والأنظمة والقوانين المنظمة لهذه العلاقة وهى هيئة الأمم المتحدة، وقد أكدت شعوب العالم إيمانها بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية من خلال ميثاق الأمم المتحدة التأسيسي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يتحدد مفهوم حقوق الإنسان على أنه المستوى الذي تصل إليه حالة الإنسان في كينونته، من حيث إشباع احتياجات البقاء والتواصل والمشاركة والتحرر والانتماء والكرامة والتطور في المجتمع. ويرتبط مفهوم حقوق الإنسان في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التنمية والتخطيط والتقدم.

إن حقوق الإنسان هي تلك الحقوق الأساسية في طبيعتها والتي دونها لا يستطيع الإنسان العيش، وتتميز الحقوق الأساسية للإنسان بوحدتها وتشابهها باعتبارها حقوقا يجب الاعتراف بها واحترامها وحمايتها- لأنها جوهر ولب كرامة الإنسان- وإن كان ثمة تمييز أو تغاير فيرجع ذلك إلى معتقدات وعادات وتقاليد كل مجتمع.

ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات أهمية كبرى للوفاء بها واحترامها وحمايتها فقد أقرت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر من عام ١٩٤٨م، وطلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من جميع الدول الأعضاء سرعة نشر وتوزيع الإعلان وقراءته وشرحه، مما استتبع لاحقاً اتفاقيات ومواثيق وعهود دولية وإقليمية تبرز وتؤكد على أهمية تمتع الإنسان بكافة الحقوق الأساسية والحفاظ عليها وحمايتها.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول التي انضمت إلى هيئة الأمم المتحدة وبالتالي صادقت على ميثاق الأمم المتحدة وعلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلى العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية اللاحقة له المرتبطة بحقوق الإنسان أوالمتعلقة ببنود محددة من هذه الحقوق أو حقوق فئة اجتماعية معينة، منها على سبيل المثال:

- إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان (منظمة المؤتمر الإسلامي ١٩٩٠)
- اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٦م)
- الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (١٩٩٧)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرآة ٢٠٠٠م
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان ٢٠٠٤م

حقوق الإنسان في المملكة

تستند المملكة في التزامها بحقوق الإنسان على ما جاءت به الشريعة الإسلامية من كفالة شاملة للحقوق الأساسية للإنسان، حيث أقر الإسلام حق الإنسان في الحياة وفى المساواة والعدل وفى الكرامة وحق العيش في أمن وحرية، وقد أكد نظام الحكم الأساسي في المملكة على هذه الحقوق كما جاءت به نص المادة السادسة والعشرون من النظام وهى "أن تحمى الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية"، مما يؤكد على أن المملكة تولى موضوع حقوق الإنسان وحمايتها أهمية كبرى.

وكان من الطبيعي أن تواكب المملكة العربية السعودية الجهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومن أجل إرساء مبدأ المملكة في الحفاظ على حقوق الإنسان وحمايتها إعمالاً بنص المادة السادسة والعشرين من نظام الحكم الأساسي بالمملكة، وكذلك من أجل تفعيل الاتفاقيات والعهود التي صادقت عليها المملكة، تم تأسيس مؤسستين لحقوق الإنسان إحداها حكومية وهى هيئة حقوق الإنسان والأخرى مدنية وهى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وتعمل المؤسستان جنبا إلى جنب مع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة لتحقيق الأهداف الرامية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

تأسست الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بموجب الموافقة السامية رقم ٢/٢٤/ في ١٤٢٥/١/١٨هـ كهيئة غير حكومية مستقلة تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة، وتوعية المجتمع من مواطنين ومقيمين بحقوقهم المنصوص عليها سواء في الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المحلية أو في الأعراف والاتفاقيات الدولية، وذلك من خلال العديد من الأنشطة الرقابية على الممارسات الحقوقية والبرامج التوعوية ودراسة المشاكل والقضايا ذات العلاقة بحقوق الإنسان .

وهناك تقارب في المفاهيم ووجهات النظر وتعاون مشترك بين الهيئة والجمعية حول موضوعات حقوق الإنسان في المملكة، كما أن هناك تنسيقاً وتبادلاً للآراء حول القضايا الحقوقية التي ترد لكل من المؤسستين.

ويمكن تلخيص الهدف الرئيسي والأساسي للجمعية في تعزيز حقوق الإنسان في المجتمع السعودي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في إطار النظام الأساسي للحكم

والأنظمة الداخلية والأنظمة والاتفاقيات والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والتي وقعت عليها المملكة. والتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.

وتأتى أهداف الجمعية تأكيداً على رسالتها التي تتبناها وهى حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها ونشر ثقافتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة التجاوزات والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان والحد منها ووقفها وإزالة آثارها وإعداد الدراسات والمؤتمرات والندوات وورش العمل وإصدار المطبوعات وإعلان المواقف وإعداد التقارير الخاصة بحقوق الإنسان في المملكة.

وقد جاءت اختصاصات ومسئوليات ومهام الجمعية لتعكس الأهداف الرئيسية التي تنشدها ومن أجلها تم إنشاء الجمعية، وتتلخص اختصاصات ومسئوليات الجمعية فيما يلي:

١. التأكد من تنفيذ ما ورد في النظام الأساس للحكم، وفي الأنظمة الداخلية في المملكة ذات العلاقة بحقوق الإنسان.
٢. التعاون مع المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.
٣. التأكد من تنفيذ التزامات المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان، وفق ما ورد في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان.
٤. دراسة المواثيق والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الدولية وتطبيقاتها بالمملكة.
٥. تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.
٦. تقديم آراء ومقترحات للعمل على التثقيف ونشر المعلومات في مجال حقوق الإنسان.
٧. التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في الهيئات الدولية بشكل عام، والمنظمات الدولية غير الحكومية بشكل خاص.
٨. إقامة المؤتمرات والندوات والحلقات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
٩. نشر إصدارات متخصصة وإعداد البحوث والدراسات التي تعنى بحقوق الإنسان.

هيئة حقوق الإنسان

تأسست هيئة حقوق الإنسان السعودية بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٤٢٦/٨/٨هـ، كهيئة حكومية تهدف إلى حماية حقوق الإنسان في المملكة وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية؛ وتعتبر الهيئة هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

فكرة الدراسة

بانضمام المملكة إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، أصبحت ملزمة بمراجعة أنظمتها القائمة ومواءمتها مع ما صادقت عليه من اتفاقيات ومعاهدات دولية في هذا الشأن، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنفاذ مضمون هذه الاتفاقيات.

ويعد نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المملكة من أهم الأدوار التي لابد أن تقوم بها الجهات المتخصصة في حقوق الإنسان في المملكة (هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان).

واستمرارا لدور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والنهج الذي تبنته منذ إنشائها، في نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة والتعريف بمفاهيم حقوق الإنسان الأساسية، استشعرت لجنة الدراسات والاستشارات بالجمعية تباين واختلاف مفاهيم حقوق الإنسان لدى المجتمع، نتيجة المرونة التي يتمتع بها مفهوم حقوق الإنسان حيث يقتصر أحياناً على الحقوق الأساسية والحقوق السياسية للإنسان، ويتسع أحياناً أخرى ليشمل حقوقاً اجتماعية واقتصادية ضرورية، فقد عمدت اللجنة إلى إعداد دراسة لقياس مدى معرفة المجتمع السعودي بكافة أطيافه وشرائحه الاجتماعية بحقوق الإنسان.

وإسهاما من مركز السجيني للاستشارات الاقتصادية والإدارية وانطلاقا من إيمان المركز بالقيام بدوره في خدمة المجتمع فقد بادر المركز بإجراء هذه الدراسة بهدف قياس مستوى الوعي والإدراك بهذا المفهوم، وتقييم مستوى انتشار ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، وإمكانية التعامل مع الجهات المختصة فى مجال حقوق الإنسان ومدى الاستعداد للمشاركة فى نشر الوعى بها.

وقد تبنى المركز كمؤسسة وطنية إعداد هذه الدراسة لإهدائها للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إيماناً منه بأهمية قيام مختلف المؤسسات بأداء دور أكثر فاعلية في خدمة المجتمع، سواء في مجال حقوق الإنسان أو مختلف المجالات التي من شأنها تقديم الخدمة العامة.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي من الدراسة هو قياس مدى معرفة المجتمع السعودي بكافة أطيافه وشرائحه الاجتماعية بحقوق الإنسان وذلك من خلال التوصل إلى الأهداف التالية:

- تحليل مفهوم حقوق الإنسان لدى فئات المجتمع، ومدى إلمامه بهذه الحقوق.
- قياس مدى معرفة المجتمع بالجهات المحلية والدولية العاملة بنشاط حقوق الإنسان ومصادر هذه المعرفة.
- تقييم مدى معرفة المجتمع بقضايا حقوق الإنسان وتصنيفاتها وتحليل أراء المجتمع حول نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة.
- التعرف على مرئيات المجتمع تجاه حقوق الإنسان في المملكة.
- تقييم أراء فئات المجتمع للجهات المعنية بحقوق الإنسان في المملكة من مختلف الجوانب، بهدف معاونتها على أداء الدور المنوط بها تجاه هذه الفئات.
- تقييم رغبات شرائح المجتمع حول إمكانية المساهمة في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المملكة.
- محاولة الوصول إلي أنسب وأفضل وسائل نشر ثقافة حقوق الإنسان من وجهه نظر المجتمع.

أسلوب إعداد الدراسة

تعد الدراسة مسحية ميدانية تشمل كافة مناطق المملكة واعتمدت على إستبانة تم تصميمها حسب أهداف الدراسة الموضحة أعلاه، ولذا فإن أسلوب إعداد الدراسة اشتمل على مجموعة الأعمال التالية:

١. الاطلاع على مجموعة البيانات والدراسات والتقارير السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة بشكل خاص وبحقوق الإنسان بشكل عام.
٢. طرح ٢٠٠٠ استبانة في جميع مناطق المملكة الجغرافية (الوسطى، الغربية، الشرقية، الشمالية، الجنوبية).
٣. طرح عينة اختبارية (٥٪ من العينة) وذلك لاختبار استطلاع الرأي.
٤. طرح استطلاع رأى للعينة المحددة مسبقا بأسلوب عينة الصدفة عن طريق المقابلة الشخصية.
٥. استخدام قواعد علم الإحصاء وإمكانيات الحاسب الآلي لتحليل نتائج استطلاعات الرأي.
٦. عقد مجموعة من المقابلات وجلسات العصف الذهني مع المهتمين والجهات ذات العلاقة.

تمهيد

نهدف من خلال هذا الجزء إلى توضيح أهداف الاستبانة الخاص بالدراسة، ثم عرض لأهم خصائص العينة التي تم اختيارها لتعبئة الاستبانة.

نود أن نؤكد –في البداية– أن الاستمارة أعدت وفقا لمناهج البحث العلمي الخاصة بإعداد مثل هذا النوع من استطلاعات الرأي، وقد وضعت أسئلتها وفق فلسفة محددة تتكامل مع برنامج متطور لتحليل أسئلتها بحيث يمكن من خلاله تحقيق الأهداف المرجوة على أفضل وجه ممكن، وتمت مراجعتها بشكل نهائي مع لجنة الدراسات بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك هيئة حقوق الإنسان قبل عملية الطرح الاختبارية والتي تم تحديدها بحوالي ٥٪ من إجمالي عدد الاستمارات المطروحة.

استهدفت الدراسة الوصول إلى آراء ٢٠٠٠ مفردة كما سيرد فيما بعد، وقد تم تكثيف الجهود وتوظيف فريق عمل خارجي مكون من أكثر من ٣٠ فردا إضافة إلى فريق العمل بالمركز للمعاونة في تعبئة الاستبانة بالإضافة إلي مجموعة من مدخلي البيانات والمشرفين الميدانيين حتى يمكن التوصل لنتائج بمستوى مرض من الدقة خلال الزمن المحدد للدراسة.

تم طرح ما يقارب من ٣٠٠٠ استمارة تحسبا لوجود أي نوع من الأخطاء سواء في التعبئة أو في غيرها من مراحل طرح الاستمارة وكذلك تحسبا لانخفاض مستوى التجاوب مع الباحثين أثناء الطرح.

وقد واجه فريق العمل بالدراسة العديد من الصعوبات تتركز أهمها في عدم استجابة بعض المفردات بشكل جيد لتعبئة الاستبانة، وكذلك رفض العديد من الأسر تعبئة السيدات للاستمارات، كما واجه فريق العمل رفضاً تاماً للمقابلات من بعض أطياف المجتمع، واعتبر بعضهم الحديث عن حقوق الإنسان منافياً للأعراف وللدين والبعض الأخر اعتبره بمثابة حديث سياسي غير لائق وهو ما يعتبره فريق البحث أول نتائج التقرير التي لابد الإشارة إليها بشكل واضح.

وهو ما دفع فريق العمل إلى طرح حوالي ١٥٠٠ استمارة إضافية للوصول إلى العدد المستهدف من الاستمارات الصحيحة، وبذلك بلغ إجمالي الاستمارات المطروحة ٤٥٠٠

استمارة، بلغ عدد الاستمارات الصحيحة منها ٢٠٤٠ استمارة في مختلف المدن وهي التي سيعتمد عليها التحليل بشكل نهائي، مع الأخذ في الاعتبار أنه أثناء مراجعة طرح الاستمارة تم رفض عدد من الاستمارات بمختلف المدن، وذلك حرصا من المركز على دقة العمل وسلامته.

وقد اعتمدنا خلال إعداد هذا الجزء على الأساليب الإحصائية الخاصة باختيار العينات إضافة إلى أساليب البحث العلمي المتعارف عليها والخاصة بإعداد استطلاعات الرأي، لذلك ستتركز الجهود خلال الجزئية التالية على عرض اختيار عينة الدراسة وتصميم الاستبانة وأهم خصائص العينة التي تم التوصل إليها.

منهجية تصميم الاستبانة والمعاينة وأسلوب الطرح:

نهدف من خلال هذه الجزئية إلى توضيح الخطوات الأساسية لتصميم الاستبانة، وأسلوب اختيار عينة الدراسة المستهدفة، وقد تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة باختيار العينات إضافة إلى أساليب البحث العلمي المتعارف عليها في إعداد استطلاعات الرأي.

وحيث إنه تم التحديد المسبق لحجم العينة المطلوب استطلاع رأيها في حدود ٢٠٠٠ مفردة، فقد تم البدء في تحديد إطار مجتمع البحث وتوزيع العينة على هذا الأساس.

الخطوات الأساسية لتصميم الاستبانة :

١. تم تخصيص مجموعة من الأسئلة تناقش تقييم المفردات لمدى معرفتهم بمفهوم حقوق الإنسان ومعرفة الحقوق ذاتها، وكذلك معرفتهم بالجهات والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وكذلك مستوى المعرفة بالقوانين والأنظمة المحلية الخاصة بحقوق الإنسان .

٢. كما تم تخصيص مجموعة من الأسئلة عن مصادر معرفة حقوق الإنسان وتقييم نسبة انتشارها في المجتمع بفئاته المختلفة، وكذلك المعرفة بأنواع القضايا ومستوى ووسائل متابعتها.

٣. ومجموعة أخرى من الأسئلة عن الانتهاكات والتعامل مع الجهات المتخصصة وتقييمها، والمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

٤. أخيرا تم الاستقصاء عن بعض البيانات الشخصية لتحليل خصائص العينة واستنتاج بعض العلاقات الهامة بين معرفة الأفراد وهذه الخصائص.

٥. اعتمدت الاستمارة أسلوب الاختبارات المزدوجة (Double check) واختبار المصداقية (alidity test) في العديد من مواطن الاستمارة للتأكد من المعلومات الهامة المطلوبة في الدراسة.

مجتمع البحث

تم الاتفاق على بعض الشروط التحكمية لكي تكون نتائج التحليل ممثلة لهيكل المجتمع بالمملكة وهى ما يلي:

- أن يتم الاعتماد على نسبة السكان في كل منطقة كأساس للتوزيع النسبي الجغرافي للعينة بين المدن المحددة
- ألا تقل نسبة السعوديين بين أفراد العينة عن ٧٠٪، مقابل ٣٠٪ من إجمالي العينة محل الدراسة لغير السعوديين بدون توزيع محدد للجنسيات الأخرى.
- أن تكون نسبة الذكور في حدود ٥١٪ ونسبة الإناث في حدود ٤٩٪ من إجمالي العينة، وفقا للتعداد السكاني.
- ألا يقل عمر المفردة عن ١٨ عاماً بحيث يمكن الاعتداد بآراء مجمل العينة.

وقد تم استخدام أسلوب عينة الصدفة عن طريق المقابلة الشخصية لمفردات العينة في أماكن التسوق والتنزه والتجمعات التجارية بصفة خاصة بالإضافة إلى زيارة بعض المنازل وأماكن العمل وبعض أماكن الترفيه.

خصائص مفردات العينة

انتهينا في الجزء السابق من تحديد مجتمع البحث واختيار العينة المراد استطلاع أرائها، حيث تم طرح الاستبانة على هذه العينة، وتغذية الحاسب بإجابات المفردات المختلفة، وتحليل هذه الإجابات وتصنيفها وإيجاد العلاقات التشابكية فيما بينها، وفيما يلي إبراز لأهم خصائص العينة:

- تم طرح وتجميع ٢٠٤٠ استمارة صحيحة موزعة على ٥ مناطق رئيسية تمثل المملكة،

وقد تم توزيع هذه الأعداد على المناطق والمدن بداخلها وفقا للتركيب السكاني لكل منها.

- بلغ عدد الاستمارات الصحيحة في المنطقة الغربية ٦٦٢ استمارة تمثل ما نسبته حوالي ٣٢,٥٪ من إجمالي العينة محل الدراسة، وفى المنطقة الوسطى ٥٠٨ استمارة تمثل ما نسبته حوالي ٢٤,٩٪ من إجمالي العينة محل الدراسة.
- وفى المنطقة الجنوبية تم طرح ٣٤٨ استمارة تمثل ما نسبته حوالي ١٧,١٪ من إجمالي العينة محل الدراسة، بينما تم طرح ٣٣٠ استمارة في المنطقة الشرقية تمثل حوالي ١٦,٢٪، و١٩٢ استمارة في المنطقة الشمالية تمثل ٩,٤٪ من إجمالي العينة محل الدراسة.

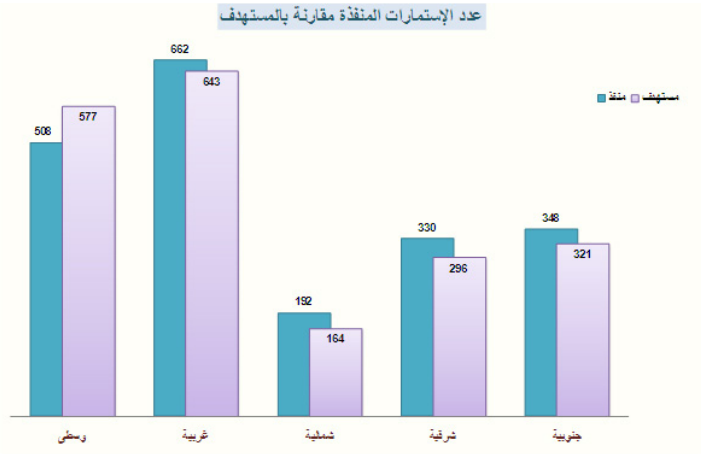

- توصل فريق العمل كما ذكرنا سابقاً إلى ٢٠٤٠ استمارة صحيحة بزيادة ٤٠ استمارة عن المستهدف، إلا أن الوزن النسبي للمدن تغير بزيادة طفيفة في جميع المناطق باستثناء مدينة الرياض حيث واجه الباحثون بها بعض الصعوبات يتمثل أهمها في عدم التجاوب والتحفظ في تعبئة الاستمارات لاسيما فيما يخص استمارات السيدات.

- بلغت نسبة الذكور في العينة حوالي ٧٦,٤٪ والإناث حوالي ٢٣,٦٪ من إجمالي العينة محل الدراسة.

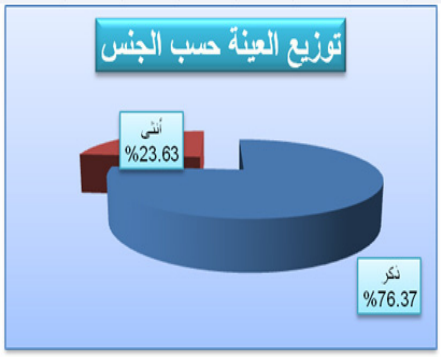

- بلغت نسبة السعوديين بالعينة حوالي ٨٥,٢٪ مقابل ١٤,٥٪ من غير السعوديين وهو ما تم الاتفاق عليه مسبقاً قبل طرح الاستبانة، وشملت العينة ٦ جنسيات رئيسية بالإضافة إلى بعض الجنسيات الأخرى بلغت حوالي ٩ جنسيات من مختلف دول العالم، في حين لم يحدد ما نسبته ٠,٣٪ من إجمالي العينة جنسيتهم

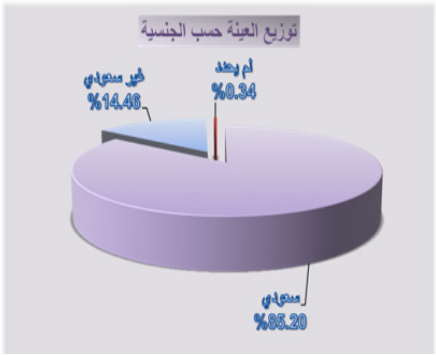

- بلغت نسبة أصحاب الحالة الاجتماعية أعزب حوالي ٤٦,٧٪ من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة المتزوجين بالعينة ٥١٪ من إجمالي العينة، مقسمين ما بين متزوج فقط ونسبتهم حوالي ٣٤,٩٪ ومتزوج ويعول بنسبة بلغت حوالي ١٦,١٪ من إجمالي العينة محل الدراسة.
- بلغ عدد الحالات الاجتماعية الأخرى ١٢ مفردة مقسمة ما بين ٧ مفردات (أرمل) وعدد ٥ حالات مُطلَقٌ، في حين لم تحدد ٣٦ مفردة الحالة الإجتماعية بنسبة ١,٨٪ من إجمالي العينة.
- بلغت نسبة من تتراوح أعمارهم بين ١٨-٢٥ سنة حوالي ٣٥,٧٪ من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة من تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٣٥ سنة ٣٦٪ ويمثلون الفئة الكبرى بين مفردات العينة.
- بلغت نسبة من تتراوح أعمارهم بين ٣٥-٤٥ سنة حوالي ١٨,٦٪، في حين بلغت نسبة من تتراوح أعمارهم بين ٤٥-٥٥ سنة حوالي ٦,٦٪من إجمالي العينة محل الدراسة.

- أما من تتراوح أعمارهم بين ٥٥-٦٥ سنة فقد بلغت نسبتهم حوالي ١,٩٪، في حين بلغت نسبة أصحاب الفئة العمرية ٦٥ سنة فأكثر حوالي ٠,٤٪ من إجمالي العينة، بينما لم يحدد ٠,٨٪ من العينة أعمارهم.

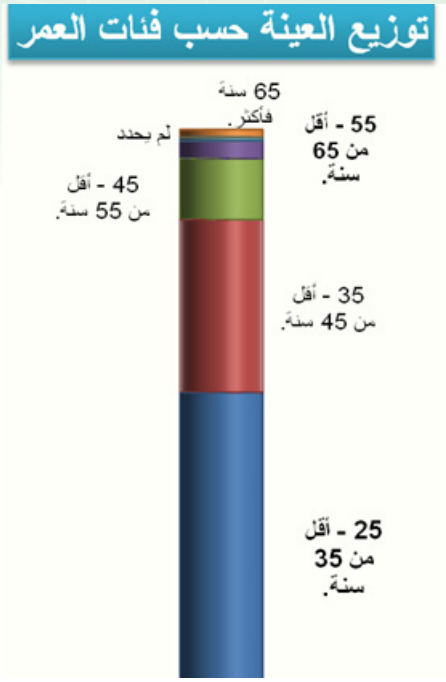

- بلغ متوسط العمر بالعينة حوالي ٣٠,٦ سنة، مع ملاحظة أن حوالي ٧١,٧٪ من العينة تبلغ من العمر أقل من ٣٥ سنة.
- بلغت نسبة الحاصلين على تعليم أقل من المتوسط حوالي ٣٪، والحاصلين على تعليم متوسط حوالي ٦٪ ، في حين بلغت نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي حوالي ٣٥,٨٪ من إجمالي العينة محل الدراسة.
- بلغت نسبة الحاصلين على دبلوم بعد

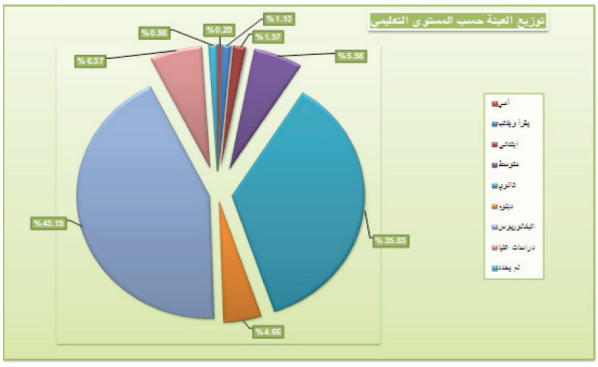

الثانوية حوالي ٤,٧٪، في حين بلغت نسبة الحاصلين على البكالوريوس حوالي ٤٣,٢٪ من إجمالي العينة وتمثل الشريحة الأكبر في العينة، بينما بلغت نسبة الحاصلين على دراسات عليا بعد البكالوريوس حوالي ٦,٤٪، في حين لم يحدد ما نسبتهم حوالي ١٪ من إجمالي العينة المستوى التعليمي.

- بلغت نسبة العاملين بالقطاع الحكومى حوالي ٣٢,٤٪، في حين بلغت نسبة العاملين بالقطاع الخاص حوالى ٢٥,٩٪ من إجمالي العينة محل الدراسة.
- شملت الاستمارة ما نسبته ١٦,٣٪ من الطلاب، أما من لا يعملوا فقد بلغت نسبتهم حوالي ١٦,٢٪ من إجمالي العينة.
- بلغت نسبة ذوى الأعمال الحرة حوالى ٦,٥٪ من إجمالي العينة، في حين احتوت

العينة على ما نسبته ١,٢٪ ما بين عمالة عادية ومتقاعدين ومن يشغلون أعمالاً تطوعية، في حين لم يحدد ما نسبته ١,٥٪ من إجمالي العينة وظيفته الحالية.

ونخلص من العرض السابق لخصائص العينة، إنها عينة ممثلة بقدر كبير لشرائح المجتمع ، ومستوفية بدرجة كبيرة للخصائص والشروط المتفق عليها عند إعداد الدراسة، وتوضح النتائج المنطقية التي ظهرت عند تحليل خصائص مجتمع البحث، أن العينة ممثلة بشكل جيد وغير متحيزة.

الفصل الأول
المعرفة بحقوق الإنسان ومصادرها

يتناول هذا الفصل الجانب الخاص بتقييم معرفة المجتمع بمفهوم حقوق الإنسان ومدى استيعابه للحقوق ذاتها، وكذلك تقييم مستوى معرفة المجتمع لقضايا حقوق الإنسان بأنواعها، ورؤية المجتمع لأهمية أنواع القضايا على المستوى المحلي، وكيفية ومستوى متابعة المجتمع بكافة أطيافه وشرائحه للقضايا، مع تحليل لمصادر هذه المعرفة، بالإضافة إلى تحليل أراء مفردات العينة حول مدى انتشار ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة.

١-١ درجة المعرفة بمفهوم حقوق الإنسان والجهات العاملة في مجالها.

تتناول هذه الجزئية تحليل آراء مفردات العينة عن تقييمهم لمدى العلم بمفهوم حقوق الإنسان وكذلك معرفة أفراد المجتمع وشرائحه العينة بالحقوق أو جزء منه، وكذلك تحليل لمعرفة مفردات العينة بالجهات المحلية والدولية المختصة والعاملة في مجال حقوق الإنسان.

١-١-١ آراء مفردات العينة حول مدى معرفتهم بمفهوم حقوق الإنسان

- يعتقد ما نسبته ٥٤,٣٪ من مجتمع العينة أنهم على علم بمفهوم حقوق الإنسان وذلك مقابل حوالي ٤٣,٧٪ ليسوا على علم بمفهوم حقوق الإنسان في حين لم يحدد ٢٪ من إجمالي المجتمع مدى علمهم بمفهوم حقوق الإنسان.
- يعد مجتمع المنطقة الشرقية الأكثر اعتقادا بعلمه بمفهوم حقوق الإنسان بنسبة علم بلغت حوالي ٦٥,٢٪، في حين يعد مجتمع المنطقة الشمالية الأقل اعتقاداً بعلمه بمفهوم حقوق الإنسان بنسبة علم بلغت حوالي ٤٧,٩٪.
- يعد مجتمع الإناث أكثر اعتقاداً بمعرفته

بمفهوم حقوق الإنسان بنسبة علم بلغت حوالي ٥٧,١٪، مقابل ٥٣,٤٪ للذكور.

- يعد مجتمع غير السعوديين أكثر اعتقاداً بمعرفته بمفهوم حقوق الإنسان بنسبة علم بلغت حوالي ٦١,٤٪، مقابل ٥٢,٩٪ للسعوديين.
- أما فيما يخص الفئات العمرية فيعد أصحاب الفئة العمرية ٦٥ سنة فأكثر الأكثر اعتقادا بمعرفة مفهوم حقوق الإنسان بنسبة علم بلغت ٦٢,٥٪، في حين يعد أصحاب الفئة العمرية ٥٥-٦٥ عاما أقل الفئات اعتقاداً بعلمها بمفهوم حقوق الإنسان بنسبة علم بلغت حوالي ٤١,٠٪، مع ملاحظة عدم وجود ارتباط بين نسبة العلم والعمر حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي ٠,٦٪.
- يعتقد أصحاب الحالة الإجتماعية (أخرى) والتي تضم المطلقين والأرامل بنسبة أكبر أنهم على معرفة بمفهوم حقوق الإنسان بنسبة علم بلغت حوالي ٥٨,٣٪، في حين يعد المتزوجون الأقل اعتقاداً بمعرفتهم بمفهوم حقوق الإنسان بنسبة علم بلغت حوالي ٥٢,١٪.
- يعد الحاصلون على مؤهلات علمية بعد البكالوريوس الأكثر اعتقادا بمعرفة مفهوم حقوق الإنسان بنسبة بلغت حوالي ٧٢,٣٪، يليهم الحاصلون على البكالوريوس، في حين يعد من توقف تعليمهم عند المرحلة الابتدائية هم الأقل علما بمفهوم حقوق الإنسان بنسبة بلغت حوالي ٣١,٣٪، مع ملاحظة أنه كلما زاد المستوى التعليمي زادت نسبة العلم والمعرفة بمفهوم حقوق الإنسان حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي ٨٠,٦٪.

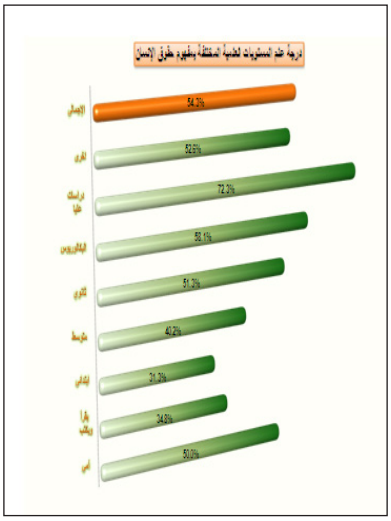

- يعتقد غير العامليين بنسبة أكبر أنهم على معرفة بمفهوم حقوق الإنسان بنسبة علم بلغت حوالي ٥٨,٣٪، يليهم موظفو القطاع الخاص، في حين يعد أصحاب الأعمال الحرة الأقل معرفة بمفهوم حقوق الإنسان.
- أما فيما يخص فئات الدخل فيعتقد أصحاب الدخول المتوسطة بنسبة أقل أنهم على معرفة بمفهوم حقوق الإنسان، في حين يعتقد أصحاب الدخول المرتفعة والمتدنية بنسبة أكبر أنهم على معرفة بحقوق الإنسان بشكل عام، ويلاحظ أنه كلما قل مستوى الدخل زادت نسبة العلم والمعرفة بمفهوم حقوق الإنسان حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي -٢٠٪ وهو ما يعني وجود ارتباط عكسي وإن كان ضعيفا.

١-١-٢ درجة وضوح حقوق الإنسان بالمجتمع :

تتناول هذه الجزئية مدى علم المجتمع بحقوق الإنسان الأساسية، وسيتم تحليلها وفقا للحقوق المذكورة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وسيعتمد التحليل بشكل رئيسي على معالجة إجابات المفردات على تحديد أربعة من الحقوق الأساسية وفقا لنموذج الاستبانة المرفق.

وقد قام فريق العمل بمعالجة الإجابات وفقا لما ذكرته كل مفرده في الخانات الأربع المتاحة بالاستمارة لذكر الحقوق، وتم تصنيف الإجابات التى بلغ عددها ٣٥٢٦ إجابة إلى ثلاثة أقسام وهي:

١- إجابات صحيحة عددها ١٨٦٠ إجابة. (ويتم ترجيحها بنسبة ١٠٠٪).

٢- إجابات قريبة من الحقوق الصحيحة عددها ١٢٣٨ إجابة. (ويتم ترجيحها بنسبة ٥٠٪ فتعادل ٦١٩ إجابة صحيحة).

٣- إجابات خاطئة أو غير محددة عددها ٤٢٨ إجابة. (ويتم ترجيحها بنسبة ٠٪ وبالتالى يتم استبعادها من إجمالى الإجابات المرجحة).

- وإذا افترضنا للتوضيح أن مجتمع العينة لكى يكون بأكمله على مستوى علم تام بحقوق الإنسان فمن المفترض أن تتوفر ٨١٦٠ إجابة صحيحة تمثل الحقوق الأربعة المطلوبة في الاستبانة من جميع مفردات العينة (البالغة ٢٠٤٠ مفردة)، وقد بلغت الإجابات الصحيحة المرجحة عدد ٢٤٧٩ إجابة وبتنسيبها إلى الإجمالى المذكور يمكن تقدير نسبة العلم بحقوق الإنسان في إجمالى المجتمع بحوالي ٣٠,٤٪.

- وبالعودة إلى السؤال السابق عن مدى علم المفردات بمفاهيم حقوق الإنسان نجد أن ١١٠٧ مفردة أجابت بأنها على علم بما نسبته ٥٤,٣٪ من مجتمع العينة، وبافتراض أن جميعهم على علم بالفعل بمفاهيم حقوق الإنسان فيجب أن يصبح لدينا ٤٤٢٨ إجابة صحيحة، وبتطبيق هذا الفرض على الإجابات الصحيحة المرجحة من هذه الفئة وعددها ٢٤٧٩ إجابة يمكن تقدير نسبة العلم بحقوق الإنسان في المفردات التي تعتقد أنها على دراية بمفهوم حقوق الإنسان بحوالي ٤٥,٥٪.
- ولتحديد درجة وضوح حقوق الإنسان فى المجتمع يمكن الاعتماد على درجة دقة الإجابات المذكورة والتى يمكن حسابها من خلال نسبة الإجابات الصحيحة المرجحة (٢٤٧٩ إجابة) إلى إجمالي الإجابات الكلية (٣٥٢٦ إجابة) فنجد أن درجة وضوح حقوق الإنسان فى المجتمع تبلغ حوالي ٧٠,٣٪، مع ملاحظة أن هذه النسبة لا تعني سوى درجة الوضوح بين الإجابات الواردة فقط مع استبعاد باقي الحالات.

وبتحليل درجة دقة الإجابات المذكورة من فئات المجتمع المختلفة يمكن استخلاص الأتي:

- تزداد درجة الوضوح لدى الإناث بنسبة بلغت حوالي ٧٢,٧٪، مقابل ٦٩,٥٪ للذكور.
- يعد غير السعوديين أكثر دراية ودقة في معرفتهم بحقوق الإنسان وذلك بدرجة دقة بلغت حوالي ٧٨,٠٪ لغير السعوديين، مقابل درجة دقة بلغت حوالي ٦٨,٦٪ للسعوديين.
- تزداد درجة الوضوح مع تقدم العمر، بمعامل ارتباط بلغ حوالي ٨٠٪.
- تزداد درجة الوضوح في ذكر حقوق الإنسان لدى أصحاب الحالة الاجتماعية (متزوج ويعول) عن باقي الحالات الاجتماعية، وذلك بدرجة دقة بلغت حوالي ٧٤٪.
- يرتبط مستوى دقة ووضوح حقوق الإنسان بشكل طردي مع المستويات العلمية، فكلما زاد المستوى التعليمي زادت درجة الدقة وذلك بمعامل ارتباط بلغ حوالي ٥٥,٥٪.
- يلاحظ انخفاض درجة الدقة في ذكر الحقوق لدى موظفي الحكومة حيث بلغت حوالي ٦٦,٥٪، وارتفاعها لدى موظفي القطاع الخاص حيث بلغت حوالي ٧٤,٣٪.

- هناك ارتباط عكسي بين مستويات الدخل ودرجة الدقة في ذكر الحقوق حيث كان معامل الارتباط بين المتغيرين سالب ويقدر بحوالي ٣٦,٣٪.

وبتحليل الحقوق المذكورة بهدف التعرف على أولوياتها داخل المجتمع تم استخدام مقياسين لتحديد درجة أولوية وأهمية الحقوق المختلفة وهما:

- الأهمية النسبية لكل حق من بين إجمالي الحقوق المذكورة.
- درجة معرفة المجتمع بكل حق وتم تقديرها من خلال نسبة المفردات التي ذكرت هذا الحق من إجمالي مفردات المجتمع.

وقد أمكن استخلاص النتائج التالية بعد إجراء العديد من المعالجات على الإجابات المذكورة بهدف إرجاعها إلى الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- يعتبر المجتمع السعودي حق الحصول على مستوى معيشي لائق (المادة ٢٥) من الإعلان العاليم لحقوق الإنسان هو أهم حقوق الإنسان حيث حصل على أهمية نسبية حوالي ٢٠,٩٪، ودرجة معرفة في المجتمع تقدر بحوالي ٣١,٧٪.
- جاء في المرتبة الثانية –حق عدم التدخل في الحياة الخاصة–(المادة ١٩) بأهمية نسبية بلغت حوالي ٩,٦٪، ودرجة معرفة بلغت حوالي ١٤,٦٪.
- يحتل المرتبة الثالثة حق الكرامة (المادة ٥) بأهمية نسبية بلغت حوالي ٨,٩٪، ودرجة معرفة بلغت حوالي ١٣,٥٪.
- يتساوى في المركز الرابع كل من حق الحرية وحق حرية التعبير عن الرأي (المادتان ٣، ١٩ على الترتيب) بأهمية نسبية بلغت حوالي ٨,٦٪، ودرجة معرفة بلغت حوالي ١٣,١٪ لكل منهما.
- يلي ذلك حق التعلم وحق العمل ويمثلان (المادتين ٢٣، ٢٦) بأهمية نسبية بلغت حوالي ٧,٧ و ٦,٦٪ لكل منها على التوالي، ودرجة معرفة بلغت حوالي ١١,٧٪، ١٠,٠٪ لكل منها على التوالي أيضا.
- ويلاحظ أن معظم الحقوق السياسية تتذيل هذه الترتيبة وهي حق الانتخاب وحق اللجوء السياسي والمشاركة السياسية.

١-١-٣ درجة معرفة المجتمع بالمؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان:

- لا يعلم ما نسبته ٥٩,١٪ من أفراد المجتمع أياً من المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، في حين يعلم ما نسبته ١٨,٢٪ مؤسسات محلية فقط، و٨,٢٪ مؤسسات دولية فقط، بينما يعلم ما نسبته ١٢,٧٪ من مجتمع العينة مؤسسات دولية ومحلية.
- ذكر ما نسبته ٣٩,١٪ من المجتمع مؤسسة واحدة أو أكثر تعمل في مجال حقوق الإنسان سواء دولية أو محلية.
- عند تحليل المؤسسات المحلية والدولية المعروفة التى تم ذكرها من مفردات المجتمع، بلغ تكرار المؤسسات المحلية والدولية المذكورة ١٢٠١ مؤسسة ، منها ٧٠٦ إجابة للمؤسسات المحلية بنسبة ٥٨,٨٪ من إجمالي الإجابات وعدد ٤٩٥ إجابة للمؤسسات الدولية تمثل حوالي ٤١,٨٪ من إجمالي الإجابات.
- تم ذكر هيئة حقوق الإنسان السعودية ٣٦٠ مرة بنسبة بلغت حوالي ٥١,٠٪ من إجمالي تكرار المؤسسات المحلية المذكورة، في حين تم ذكر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ٣٤٦ مرة. بنسبة بلغت حوالي ٤٩,٠٪ من الإجمالي.
- تم ذكر المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان ٤٩٥ مرة ، كان أهمها

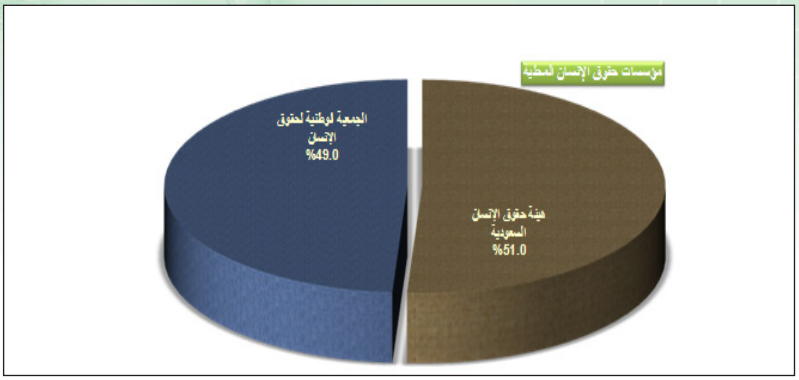

منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) بنسبة بلغت حوالي ٣٩,٦٪ من إجمالي تكرار المؤسسات الدولية المذكورة ، يليها منظمة الأمم المتحدة بنسبة بلغت حوالي ٢٢,٦٪، ثم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بنسبة بلغت حوالي ١٧,٢٪، ومنظمة العفو الدولية بنسبة بلغت حوالي ٥,١٪ من الإجمالي.

- ويلاحظ أن ٤٨,٥٪ من إجمالي المؤسسات الدولية المذكورة تابعة للأمم المتحدة ومنظماتها في حين تنوعت باقي المنظمات ما بين منظمات دولية داخل بعض الدول العربية والأوربية، وجمعيات ومؤسسات ترعى بعض المسائل المتخصصة في مجال حقوق الإنسان كالمرآة والطفل وغيرها.

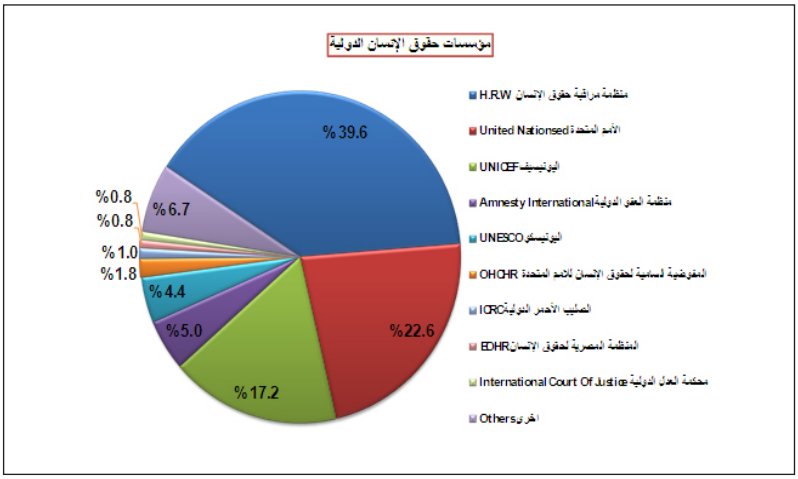

١-٢ درجة المعرفة بقضايا وقوانين حقوق الإنسان وأهميتها.

تتناول هذه الجزئية تحليل آراء مفردات المجتمع عن مدى معرفتهم بقضايا حقوق الإنسان المحلية والدولية، وكذلك تحليل لمدى معرفة المجتمع بأنواع القضايا ودرجة أهميتها على المستوى المحلي، كما يتناول التحليل مدى معرفة مجتمع العينة بالقوانين والأنظمة الخاصة بحقوق الإنسان في المملكة.

١-٢-١ مدى معرفة المجتمع بقضايا حقوق الإنسان

- يعتقد ما نسبته ٨,٤٪ من مجتمع العينة أنهم على معرفة تامة بقضايا حقوق الإنسان المحلية، في حين يعتقد حوالي ٤٤,٣٪ أنهم على معرفة نوعاً ما بالقضايا المحلية، وحوالى ٤٠,٤٪ ليسوا على معرفة بالقضايا المحلية الخاصة بحقوق الإنسان، في حين لم يحدد ما نسبته ٧٪ من إجمالي مجتمع عينة الدراسة معرفتهم بقضايا حقوق الإنسان المحلية.
- أما فيما يخص القضايا الدولية يعتقد ما نسبته ٧,٦٪ من مجتمع العينة أنهم على معرفة تامة بقضايا حقوق الإنسان الدولية، في حين يعتقد حوالي ٤٦,١٪ أنهم على معرفة نوعا ما بالقضايا الدولية، ويعتقد ما نسبته ٤٠,٨٪ أنهم ليسوا على معرفة بالقضايا الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، في حين لم يحدد ما نسبته ٥,٥٪ من إجمالي مجتمع عينة الدراسة معرفتهم بقضايا حقوق الإنسان الدولية.

ولقياس درجة معرفة أفراد المجتمع بقضايا حقوق الإنسان المحلية والدولية تم ترجيح الإجابات وفقا للتالي:

- تم استبعاد الإجابات (لم يحدد) باعتبار أن هذه الإجابات غير مؤثرة.
- تم إعطاء الإجابة (ليست لدي معرفة على الإطلاق) وزناً ترجيحياً (٠) حيث إنه يعبر عن عدم معرفة تامة بالقضايا.
- تم إعطاء الإجابة (على معرفة نوعاً ما) وزنًا ترجيحياً (٥٠٪) حيث إنه يعبر عن مستوى متوسط من المعرفة بالقضايا.
- تم إعطاء الإجابة (على معرفة تامة) وزناً ترجيحياً (١٠٠٪) حيث إنه يعبر عن معرفة تامة من المفردة بقضايا حقوق الإنسان.

ومن تحليل درجة المعرفة لمجتمع العينة بمختلف شرائحة يمكن استخلاص الأتي:

- تقدر درجة معرفة المجتمع بالقضايا المحلية بحوالي ٣٠,٥٪، وحوالى ٣٠,٧٪ للقضايا الدولية.

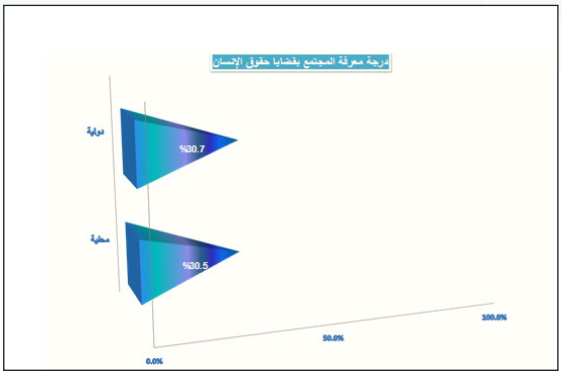

- ترتفع درجة المعرفة بالقضايا المحلية في المنطقة الغربية بشكل ملحوظ عن باقي المناطق بدرجة معرفة بلغت حوالي ٣٤,٤٪، في حين ترتفع درجة المعرفة بالقضايا الدولية في المنطقة الوسطى بدرجة معرفة بلغت حوالي ٣٤,٣٪.
- ترتفع درجة المعرفة بالقضايا المحلية لدى الإناث بنسبة طفيفة عن درجة معرفة الذكور، بينما تنخفض درجة المعرفة بالقضايا الدولية لدى الإناث عن الذكور.
- ترتفع درجات المعرفة بالقضايا المحلية والدولية بشكل عام لدى غير السعوديين عن السعوديين.
- ترتفع درجات المعرفة بالقضايا المحلية والدولية كلما تقدم العمر وذلك بشكل عام باستثناء أصحاب الفئة العمرية من ٥٥-٦٥ عام حيث تنخفض درجة معرفتهم بالقضايا المحلية والدولية بشكل

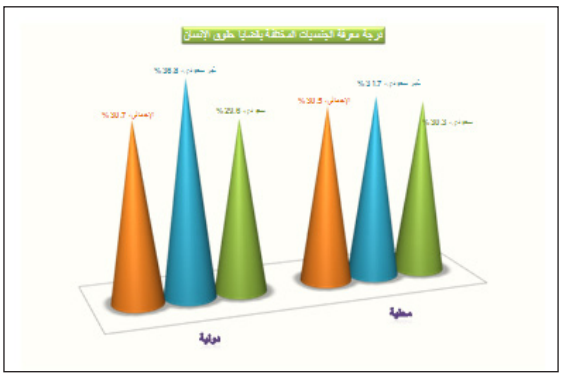

ملحوظ، وقد بلغ معامل ارتباط العمر بدرجة المعرفة بالقضايا المحلية ٣١,٧٪، وحوالي ٤٤,٣٪ للقضايا الدولية.

- يلاحظ انخفاض درجة المعرفة بالقضايا المحلية والدولية بشكل عام لدى أصحاب الحالة الإجتماعية (أعزب) وذلك بدرجة معرفة متساوية بلغت حوالي ٢٨,٨٪ للقضايا المحلية والدولية.
- هناك ارتباط وثيق بين درجة المعرفة بالقضايا المحلية والدولية والمستويات العلمية المختلفة، فكلما ارتفع المستوى التعليمي زادت درجة المعرفة، وبلغ معامل الارتباط بين درجة المعرفة والمستوى التعليمي حوالي ٩٢,٩٪ للقضايا المحلية، وحوالي ٩٣,٣٪ للقضايا الدولية.

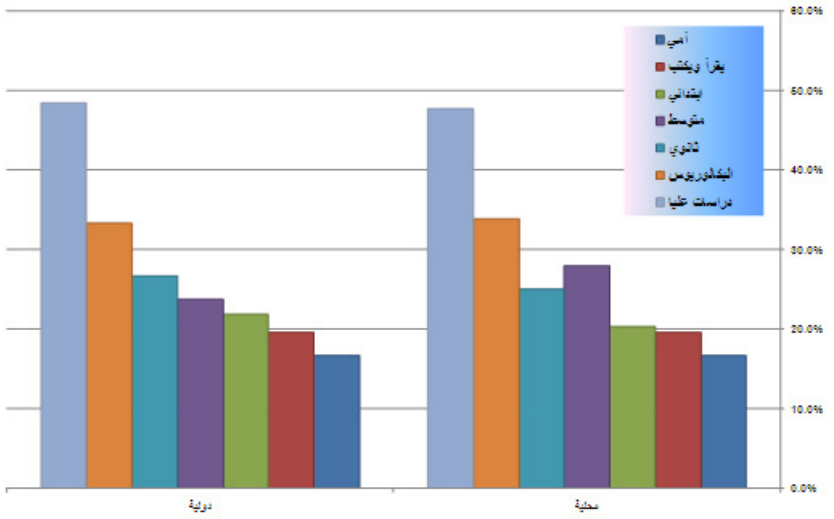

- تنخفض درجة المعرفة بالقضايا المحلية والدولية بشكل ملحوظ عند العاطلين وذلك بدرجة معرفة بلغت حوالي ٢٢,٧٪، ٢٣,٤٪ لكل منهما على التوالي.
- لا توجد علاقة واضحة بين مستوى الدخل ودرجة المعرفة بالقضايا المحلية حيث بلغ معامل الارتباط حوالي ٢,٦٪، في حين يظهر التحليل وجود ارتباط ايجابي بين مستوى الدخل ودرجة المعرفة بالقضايا الدولية بدرجة ارتباط تقدر بحوالي ٦٥,٥٪.

١-٢-٢ مدى معرفة المجتمع بأنواع قضايا حقوق الإنسان

تمّ في الجزئية السابقة تقييم مدى إلمام مجتمع العينة بقضايا حقوق الإنسان على المستوى المحلي والدولي، وكتحليل إضافي خلال هذه الجزئية يمكن استيضاح معرفة المجتمع بأنواع القضايا، حيث تم استطلاع آراء المفردات عن مدى معرفتهم بأنواع القضايا والتي تم تقسيمها وفقا لنظم وقواعد المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ولقياس درجة معرفة المجتمع بأنواع قضايا حقوق الإنسان تم ترجيح الإجابات وفقا للتالي:

- تم استبعاد الإجابات (لم يحدد) باعتبار أن هذه الإجابات غير مؤثرة.
- تم إعطاء الإجابة (ليست لدي معرفة على الإطلاق) وزن تفضيلي (٠) حيث أنه يعبر عن عدم معرفة تامة بأنواع القضايا.
- تم إعطاء الإجابة (على معرفة نوعا ما) وزن تفضيلي (٥٠٪) حيث إنه يعبر عن مستوى متوسط من المعرفة بأنواع القضايا.
- تم إعطاء الإجابة (على معرفة تامة) وزن تفضيلي (١٠٠٪) حيث إنه يعبر عن معرفة تامة من المفردة بأنواع قضايا حقوق الإنسان.

ومن تحليل درجة المعرفة لمجتمع العينة بمختلف شرائحة يمكن استخلاص الأتي:

- تعد قضايا العنف الأسري أكثر أنواع القضايا معرفة بدرجة معرفة بلغت حوالي ٤٤,٠٪، يليها قضايا السجناء بدرجة معرفة حوالي ٣٠,٠٪
- يأتي في المرتبة الثالثة القضايا العمالية بدرجة معرفة ٢٧,١٪، يليها قضايا الأحوال الشخصية بدرجة معرفة بلغت حوالي ٢٣,٧٪.
- تأتي قضايا الأحوال المدنية في المرتبة الخامسة بدرجة معرفة تقدر بحوالي ٢١,٧٪، يليها القضايا القضائية بدرجة معرفة ٢٠,٢٪.
- يتذيل ترتيب أنواع القضايا (القضايا الإدارية) و(القضايا الأخرى) بدرجات معرفة ١٧,٧٪، ١٠,٧٪ لكل منها على التوالي.

بذلك بلغ متوسط معرفة المجتمع بأنواع القضايا بشكل عام ٢٤,٤٪، وهي درجة معرفة تعد ضئيلة بشكل ملحوظ.

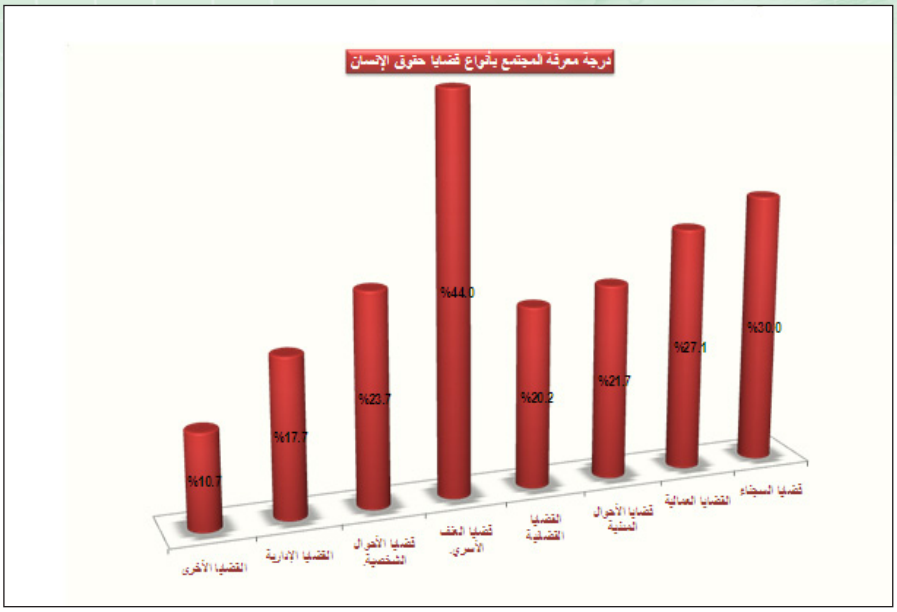

وليتمكن فريق العمل بالدراسة من تلمس مدى وعي المجتمع بأنواع القضايا المحلية ومحاولة معرفة أكثر أنواع القضايا أهمية وانتشارا تم استطلاع أراء مفردات العينة عن ترتيب أهمية أنواع القضايا المحلية، وقد تبين الأتي:

- يعتبر المجتمع السعودي قضايا العنف الأسري هي الأكثر أهمية بين أنواع قضايا حقوق الإنسان المحلية، يليها قضايا السجناء.
- جاءت القضايا العمالية في المرتبة الثالثة، يليها في المرتبة الرابعة كل من قضايا الأحوال المدنية والقضايا القضائية.
- جاء في الترتيب الأخير كل من قضايا الأحوال الشخصية والقضايا الإدارية.

١-٢-٣ مدى معرفة المجتمع بقوانين وأنظمة حقوق الإنسان:

- لا يعلم ما نسبته حوالي ٩٤,٣٪ من المجتمع أياً من القوانين الخاصة بحقوق الإنسان، مقابل ما نسبته ٤,٨٪ يعتقدون أنهم على علم بقوانين وأنظمة حقوق الإنسان بالمملكة، في حين لم يحدد ما نسبته ١٪ مدى علمهم بالقوانين والأنظمة.

- لم تختلف درجة العلم بالقوانين والأنظمة باختلاف الجنس أو الجنسية، في حين يلاحظ انخفاض نسبة العلم بالقوانين والأنظمة مع تقدم العمر وذلك بمعامل ارتباط سالب ضعيف (١٤,١٪).
- لم تتغير نسبة العلم بقوانين حقوق الإنسان بشكل ملحوظ مع تغير الحالة الإجتماعية، في حين تزداد نسبة العلم بالقوانين والأنظمة مع زيادة المستوى التعليمي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي ٨٤,٤٪.
- ترتفع نسبة العلم بقوانين وأنظمة حقوق الإنسان بين غير العاملين بشكل ملحوظ عن أصحاب الوظائف المختلفة.
- يلاحظ ارتفاع درجة العلم بقوانين وأنظمة حقوق الإنسان مع ارتفاع مستوى الدخل وذلك بدرجة ارتباط بلغت حوالي ٩٢,٢٪.
- يلاحظ انخفاض درجة العلم بقوانين وأنظمة حقوق الإنسان في كل من المنطقة الجنوبية والوسطى، في حين ترتفع في باقي المناطق عن المتوسط.
- وعند السؤال الخاص بذكر بعض القوانين جاءت معظم الإجابات غير دقيقة أو غير صحيحة في ما عدا بضع مفردات ذكرت نصوص النظام الأساسي وقانون العمل والعمال وقوانين الحفاظ على البيئة، وإن كانت العبارات الدينية تغلب على طابع الإجابات غير الصحيحة بذكر الشريعة الأسلامية وتعاليم الدين الإسلامي وغيرها.

١-٣ تقييم انتشار ثقافة حقوق الإنسان ومستوى متابعة القضايا:

تتناول هذه الجزئية تحليلاً لتقييم المجتمع بمختلف شرائحه لانتشار ثقافة حقوق الإنسان في المملكة، وكذلك تحليل آراء مفردات العينة عن مستوى متابعة قضايا حقوق الإنسان.

١-٣-١ تقييم انتشار ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة:

تستهدف هذه الجزئية تحليل آراء عينة المجتمع حول تقييمهم لمدى انتشار ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة، وبتحليل آراء مجتمع العينة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يعتقد حوالي ٥١,٠٪ من المجتمع أن نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان في المملكة

ضعيفة جدا (أقل من ٢٥٪)، في حين يرى ما نسبته ٢٠,٨٪ من المجتمع أن مستوى انتشارها ضعيفة أو أقل من متوسطة (ما بين ٢٥٪إلى أقل من ٥٠٪)، ويعتقد ما نسبته ١٦,٢٪ أن نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة فوق المتوسطة (تتعدى ٥٠٪)، في حين لم يحدد ما نسبته ١١,٩٪ من مجتمع العينة نسبة انتشار حقوق الإنسان.

تبلغ نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة من وجهة نظر مجتمع العينة حوالي ٢٥,٨٪.

- يعتقد الذكور أن ثقافة حقوق الإنسان أكثر انتشاراً بدرجة طفيفة حيث بلغت حوالي ٢٦,٤٪، في حين بلغت من وجهة نظر الإناث حوالي ٢٣,٨٪.
- لم تختلف نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان بين السعوديين وغير السعوديين.
- لا يوجد تأثير ملحوظ لتقدم العمر على الاعتقاد فى مستوى انتشار ثقافة حقوق الإنسان.
- هناك ارتباط طردي بين آراء المستويات العلمية المختلفة في نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان في المملكة بلغ معامله حوالي ٥٨,٤٪.
- كلما زاد الدخل زاد الاعتقاد في ارتفاع نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة، حيث بلغ معامل الارتباط حوالي ٥٥,٣٪.
- ينخفض الاعتقاد فى نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية بشكل ملحوظ حيث بلغت حوالي ٢٠,٦٪، في حين ترتفع في باقي المناطق عن المتوسط لا سيما في المنطقة الوسطى حيث بلغت حوالي ٢٧,٨٪.

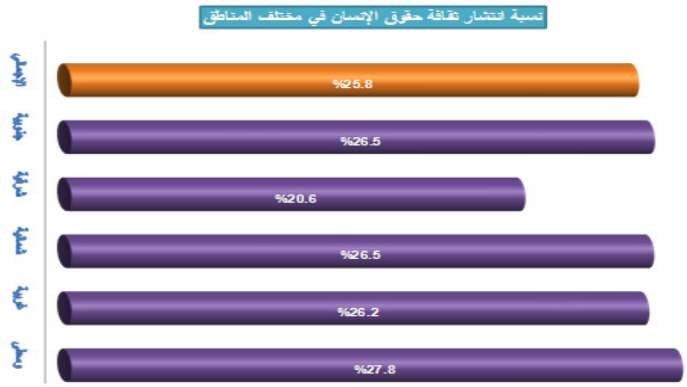

١-٣-١ مستوى متابعة قضايا حقوق الإنسان:

يتابع ما نسبته حوالي ٧,٦٪ من مجتمع العينة بشكل دائم قضايا حقوق الإنسان، بينما أجاب ما نسبته ٣٦,٢٪ أنهم يتابعون القضايا أحيانا، وحوالي ٢٨,٨٪ يتابعون القضايا بشكل نادر، في حين لا يتابع ما نسبته حوالي ٢٦,٩٪ من المجتمع قضايا حقوق الإنسان.

ولقياس مستوى متابعة المجتمع لقضايا حقوق الإنسان تم ترجيح الإجابات وفقا للتالي:

- استبعاد الإجابات (لم يحدد) باعتبار أن هذه الإجابات غير مؤثرة.
- إعطاء الإجابة (لا أتابع) وزن تفضيلي (٠) حيث إنه يعبر عن عدم متابعة تامة.
- إعطاء الإجابة (نادراً) وزن تفضيلي (٣٣٪) حيث إنه يعبر عن مستوى متابعة ضعيف لقضايا حقوق الإنسان.
- إعطاء الإجابة (أحياناً) وزن تفضيلي (٦٦٪) حيث إنه يعبر عن مستوى متوسط من المعرفة بأنواع القضايا.
- إعطاء الإجابة (دائماً) وزن تفضيلي (١٠٠٪) حيث إنه يعبر عن مستوى متابعة عالي لقضايا حقوق الإنسان.

وقد أظهر التحليل أن متوسط مستوى متابعة قضايا حقوق الإنسان بالمجتمع بلغ حوالي ٤١,٣٪

وعند تحليل مستوى متابعة شرائح المجتمع المختلفة لقضايا حقوق الإنسان أمكن استخلاص الآتي:

- ترتفع نسبة متابعة القضايا لدى الذكور بمستوى متابعة بلغ حوالي ٤٢,٤٪، مقابل مستوى متابعة بلغ حوالي ٣٧,٩٪ للإناث.
- ترتفع درجة متابعة القضايا بين السعوديين بشكل ملحوظ بمستوى متابعة بلغ حوالي ٤٢,١٪ مقابل حوالي ٣٦,٨٪ لغير السعوديين.
- يرتبط مستوى متابعة قضايا حقوق الإنسان مع العمر بشكل عكسي ، فكلما تقدم العمر ضعف مستوى متابعة قضايا الإنسان وذلك بارتباط عكسي بلغ حوالي ٨٦,٧٪.

- ليس هناك تأثير واضح للحالة الإجتماعية على مستوى متابعة القضايا، وإن كان مستوى المتابعة يقل بشكل طفيف عند أصحاب الحالة الاجتماعية (أعزب).
- يرتفع مستوى متابعة قضايا حقوق الإنسان بشكل كبير كلما ازداد مستوى التعليم، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي ٩٥,٥٪.
- يرتفع مستوى متابعة القضايا كلما ارتفع مستوى الدخل، وقد بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي ٤٣,١٪.
- يرتفع مستوى متابعة القضايا بشكل ملحوظ في المنطقة الوسطى بنسبة بلغت حوالي ٤٥,٢٪، في حين ينخفض بشكل ملحوظ أيضا في المنطقة الغربية حيث بلغ حوالي ٣٧,٨٪.

١- مصادر المعرفة ووسائل متابعة قضايا حقوق الإنسان.

تستهدف هذه الجزئية التعرف على أهم مصادر معرفة المجتمع بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان بشكل عام، كذلك تستهدف التوصل إلى أهمية هذه المصادر أو الوسائل التي يستخدمها أفراد المجتمع لمتابعة القضايا مع تحليل اختلاف أهمية مصادر المعرفة ووسائل المتابعة ما بين شرائح المجتمع.

١- -١ مصادر معرفة قضايا حقوق الإنسان بالمملكة.

- تمثل الصحف أهم مصادر المعرفة بحقوق الإنسان حيث يعتمد عليها حوالي ٤٧,٦٪ من إجمالي أفراد المجتمع، وقد بلغت أهميتها النسبية بين المصادر المختلفة حوالي ٢٦,٩٪.

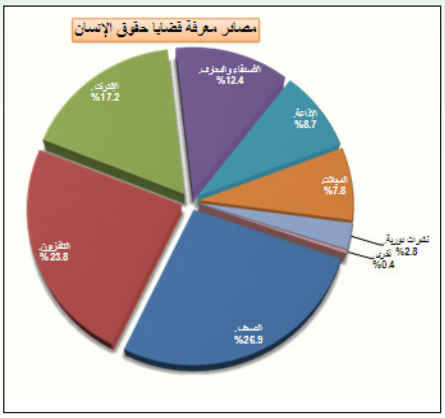

- جاء في الترتيب الثاني التلفاز حيث يعتمد عليه حوالي ٤٢٪ من إجمالي أفراد المجتمع، وقد بلغت أهميتها النسبية بين المصادر المختلفة حوالي ٢٣,٨٪.
- يمثل الإنترنت ثالث مصادر المعرفة بحقوق الإنسان حيث يعتمد عليه حوالي ٣٠,٤٪ من إجمالي أفراد المجتمع، وقد بلغت أهميتها النسبية بين المصادر المختلفة حوالي ١٧,٢٪.
- جاء في المرتبة الرابعة الأصدقاء والمعارف حيث يعتمد عليها حوالي ٢١,٨٪ من إجمالي أفراد المجتمع، وقد بلغت أهميتها النسبية بين المصادر المختلفة حوالي ١٢,٤٪.
- يحتل المركز الخامس والسادس بين مصادر المعرفة بحقوق الإنسان كل من الإذاعة والمجلات، في حين يتذيل الترتيب كل من النشرات الدورية والمصادر الأخرى.

بتحليل الإجابات السابقة لدى كافة شرائح المجتمع أمكن استخلاص النتائج التالية:

- لم تختلف أهمية وترتيب مصادر المعلومات لدى الذكور عن الإناث، باستثناء أن التلفاز يمثل مصدر المعرفة الأول لدى الإناث متبادلا الترتيب مع الصحف لدى الذكور.
- أيضا يعتبر غير السعوديين التلفاز مصدر معرفتهم الأول متبادلا الترتيب مع الصحف لدى السعوديين.
- يعتبر أصحاب الفئة العمرية من ٤٥-٥٥ عام التلفاز مصدر معرفتهم الأول، ويلاحظ أيضا أن أصحاب الفئات العمرية من ٥٥-٦٥ عام، وأكثر من ٦٥ عاماً يحتل الإنترنت

ترتيبا متأخرا لديهم كمصدر من مصادر المعلومات حيث جاء في الترتيب الرابع لأصحاب الفئة العمرية ٥٥-٦٥ عاماً، والترتيب السادس عند أصحاب الفئة العمرية من ٦٥ عاما فأكثر، في حين يمثل الرتبة الثالثة لدى سائر المجتمع.

- يعد تأثير المستوى التعليمي على مصادر المعرفة بحقوق الإنسان ضعيفاً بإستثناء تأخر ترتيب المتابعة من خلال الإنترنت لدى المستويات التعليمية الأقل.
- تزداد أهمية التلفاز كمصدر معرفة لدى غير العاملين عن العاملين بمختلف وظائفهم.
- أما فيما يخص مستويات الدخل فيلاحظ أن أصحاب الدخول المرتفعة ترتفع لديهم أهمية الإنترنت كمصدر لمعرفة حقوق الإنسان.
- لم تتغير أهمية وترتيب مصادر المعلومات عن حقوق الإنسان في المناطق المختلفة باستثناء المنطقة الشرقية حيث ترتفع لديهم أهمية التلفاز.

١- -٢ وسائل متابعة قضايا حقوق الإنسان بالمملكة :

وفقا للتحليلات الخاصة بوسائل متابعة المجتمع لقضايا حقوق الإنسان بالمملكة أمكن استنتاج الأتي:

- تمثل البرامج التلفزيونية أهم وسائل متابعة المجتمع لقضايا حقوق الإنسان حيث يستخدمها حوالي ٦٣,٥٪ من اجمالي المجتمع، وبأهمية بلغت حوالي ٢٩,٠٪ بين وسائل متابعة قضايا حقوق الإنسان.
- يليها وبنسبة متقاربة في المرتبة الثانية الصحف والمجلات حيث يستخدمها حوالي ٦٣,٣٪ من إجمالي المجتمع، وبأهمية بلغت حوالي ٢٨,٩٪ بين وسائل متابعة قضايا حقوق الإنسان.
- جاء الإنترنت في المرتبة الثالثة حيث يستخدمه حوالي ٤٤,٢٪ من إجمالي المجتمع، وبأهمية نسبية بلغت حوالي ٢٠,٢٪ بين وسائل متابعة قضايا حقوق الإنسان.
- يعتمد حوالي ٢٠,٣٪ من المجتمع في متابعة قضايا حقوق الإنسان على الحالات المقربة التي تتعرض لانتهاكات.
- جاءت التقارير والنشرات الدورية الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان – والمحاضرات والندوات في المراتب الأخيرة لوسائل متابعة قضايا حقوق الإنسان.

الفصل الثاني
اللجوء لجهات حقوق الإنسان

يتناول هذا الفصل الجانب الخاص بتقييم التعرض لانتهاكات لحقوق الإنسان بالمجتمع ومدى وكيفية لجوء شرائح المجتمع المختلفة وتعاملاتها مع المؤسسات العاملة في حقوق الإنسان بالمملكة، وكذلك تقييم مدى استعداد شرائح المجتمع للجوء وأسباب ذلك، كذلك تقييم المجتمع لأهمية الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان ومدى الثقة في هذه الجهات، ومدى رضا المجتمع عن أداء هذه الجهات.

٢-١ التعرض لانتهاكات لحقوق الإنسان.

- أفاد ما نسبته حوالي ٦٤,٤٪ من مجتمع العينة أنهم لم يتعرضوا لأي انتهاك لحقوق الإنسان وليسوا على علم بأحد تعرض لانتهاك، في حين تعرض لانتهاكات ما نسبته ١٧,٢٪، كما أفاد ما نسبته ١,٦٪ أنهم تعرضوا لانتهاكات وعلى علم بأحد تعرض لانتهاك، وما نسبته ١٥,٢٪ أنهم على علم بأحد تعرض لانتهاك فقط ولم يتعرضوا لأي انتهاك، في حين لم يحدد ما نسبته ١,٧٪ من مجتمع العينة إجاباتهم.

من خلال التحليل يمكن القول بأنه:

- تعرض ما نسبته ١٨,٧٪ من المجتمع لانتهاكات لحقوق الإنسان.
- ما نسبته ١٦,٨٪ من المجتمع على علم بأحد تعرض لانتهاك.
- لم يتعرض لانتهاك وليس على علم بأي انتهاكات ما نسبته ٦٤,٤٪ من المجتمع.

بإجراء التحليل السابق مع مختلف شرائح المجتمع يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تزداد الانتهاكات في المنطقة الوسطى والشرقية بشكل كبير حيث بلغت نسبة التعرض لانتهاكات في المنطقة الوسطى حوالي ٢١,٧٪، والمنطقة الشرقية ٢٦,١٪، في حين تنخفض بشكل ملحوظ في المنطقة الغربية حيث بلغت نسبة التعرض لانتهاك حوالي ١٤,٦٪.

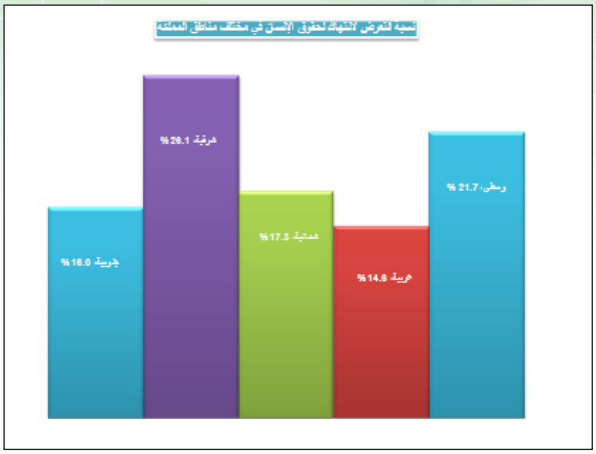

- يلاحظ ارتفاع نسبة العلم بحالات تعرضت لانتهاكات في المنطقة الجنوبية حيث بلغت حوالي ١٩,٢٪.
- تزداد نسبة التعرض لانتهاكات بين الذكور عن الإناث بشكل كبير حيث بلغت نسبة التعرض بين الذكور ٢٠,٤٪، مقابل ١٣,٤٪ للإناث، بينما يعد الإناث أكثر علماً بحالات تعرضت لانتهاك.
- تتساوى نسب التعرض لانتهاكات والعلم بحالات التعرض لدى السعوديين وغير السعوديين على حد سواء.
- هناك ارتباط عكسي معاملة سالب (٤١,١٪) بين التعرض لانتهاك والعمر، أي أنه

كلما زاد العمر قلت نسبة التعرض لانتهاك، وعلى العكس تماما فهناك ارتباط طردي معامله ٣٣,٦٪ بين مدى العلم عن حالات التعرض والعمر، فكلما تقدم العمر زادت نسبة العلم بحالات تعرضت لانتهاكات لحقوق الإنسان.

- تعد الحالات الاجتماعية الأخرى –أرمل ومطلق– وأصحاب الحالة الاجتماعية أعزب هم الأكثر تعرضا لانتهاكات لحقوق الإنسان.
- هناك ارتباط طردي قوي قدره ٨٩,٧٪ بين المستويات التعليمية ونسبة التعرض لانتهاكات لحقوق الإنسان، وكذلك هناك ارتباط طردي قدره ٤٩,١٪ بين المستوى التعليمي ومستوى العلم بحالات تعرضت لانتهاك.وقد يعني هذا انه كلما زاد المستوى التعليمي زاد العلم والثقافة بحقوق الإنسان ويتأكد ذلك من الإقرار بعدم التعرض لدى أصحاب المستويات التعليمية أمي ويقرأ ويكتب بنسبة كبيرة، وهو ما قد يرجع لجهل هذه الفئة بحقوقها مما قد يعرضهم لانتهاكات دون تصنيفها كذلك من قبلهم.
- تعتقد فئة غير العاملين أنهم يتعرضون لانتهاك لحقوق الإنسان بنسبة تعرض أعلى من المتوسط بلغت حوالي ٢٢,٢٪.
- يرتبط مستوى الدخل طرديا مع نسب التعرض لانتهاك بمعامل ارتباط بلغ ٥٤,٣٪، ومع نسبة العلم بحالات تعرضت لانتهاك بمعامل ارتباط قدره ٧٦,٧٪، أي أنه كلما زاد الدخل زادت نسبة التعرض لانتهاك وكذلك نسبة العلم بحالات تعرضت لانتهاك.

٢-٢ اللجوء للجهات المختصة بحقوق الإنسان.

تستعرض هذه الجزئية تحليلاً لمدى لجوء المجتمع للجهات المختصة في حالات انتهاك حقوق الإنسان، وكذلك مدى استعداد شرائح المجتمع للجوء لهذه الجهات، مع تحليل لتوقيت اللجوء وأسبابه.

- لجأ ما نسبته ٣,٢٪ من المجتمع إلى جهات مختصة في حقوق الإنسان.
- لم يلجأ ما نسبته ٥٣,٦٪ من المجتمع لأي من الجهات المختصة ولكنهم على استعداد للجوء.
- لم يلجأ وليس على استعداد للجوء ما نسبته ٤٠,٤٪ من المجتمع.

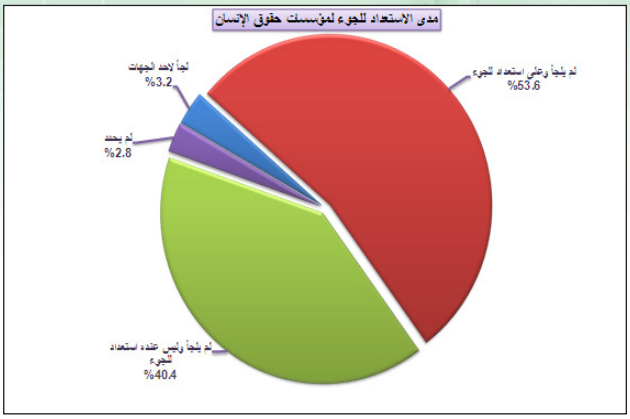

وبتطبيق التحليل السابق على شرائح المجتمع المختلفة أمكن التوصل للنتائج التالية:

- تزداد نسبة اللجوء للجهات المختصة في المنطقة الشمالية بشكل كبير حيث بلغت حوالي ٥,٣٪، في حين تنخفض في المنطقة الجنوبية بنسبة لجوء بلغت حوالي ٢,٤٪.
- يعد مجتمع المنطقة الشرقية الأقل استعدادا أن يلجئوا للجهات المختصة حيث تقدر نسبة من ليس لديهم استعداد للجوء بحوالي ٥٠,٠٪، في حين يعد مجتمعا المنطقة الوسطى والشمالية هما الأكثر استعدادا للجوء للجهات المختصة، حيث انخفضت نسبة من ليس لديهم استعداد للجوء حوالي ٣٨,٤٪ للوسطى، ٣٨,٦٪ للمنطقة الشمالية.
- بشكل عام يعد الذكور أكثر لجوءاً واستعدادا للجوء للجهات المختصة بحقوق الإنسان مقارنة بالإناث، حيث بلغت نسبة عدم الاستعداد للجوء لدى الذكور حوالي ٣٩,٦٪، مقابل ما نسبته ٤٧,٩٪ للإناث.
- ليس هناك تأثير قوي للجنسيات على إمكانية اللجوء للجهات المختصة، وإن كان السعوديون أكثر لجوءاً للجهات المختصة، في حين أن غير السعوديين أكثر استعدادا للجوء للجهات المختصة.
- هناك ارتباط عكسي بين الاستعداد للجوء والعمر معامله ٤٦,٩٪، أي أنه كلما تقدم العمر قلت نسبه الاستعداد للجوء للجهات المختصة.

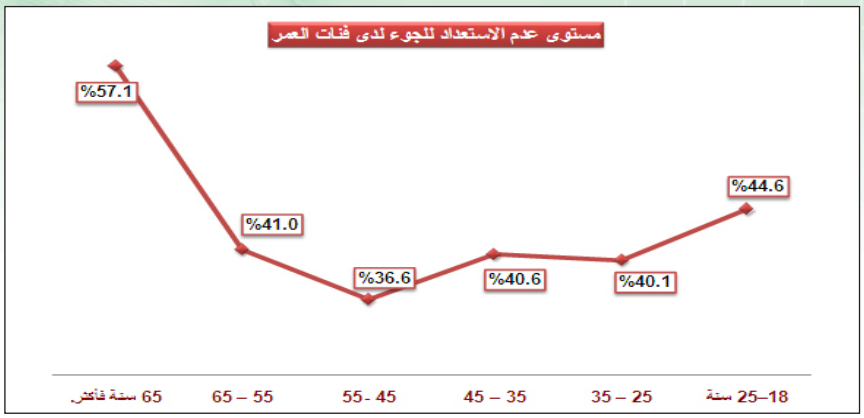

- يعد أصحاب الحالة الاجتماعية (أعزب) هم الأقل لجوءاً واستعدادا للجوء للجهات المختصة في حقوق الإنسان بالمملكة.
- يتضح من التحليل وجود ارتباط عكسي قوي بين المستوى التعليمي وعدم الاستعداد للجوء للجهات المختصة بحقوق الإنسان بالمملكة معامله سالب (٨٧,٦٪)، أي أنه كلما زاد المستوى التعليمي زاد الاستعداد للجوء للجهات المختصة.

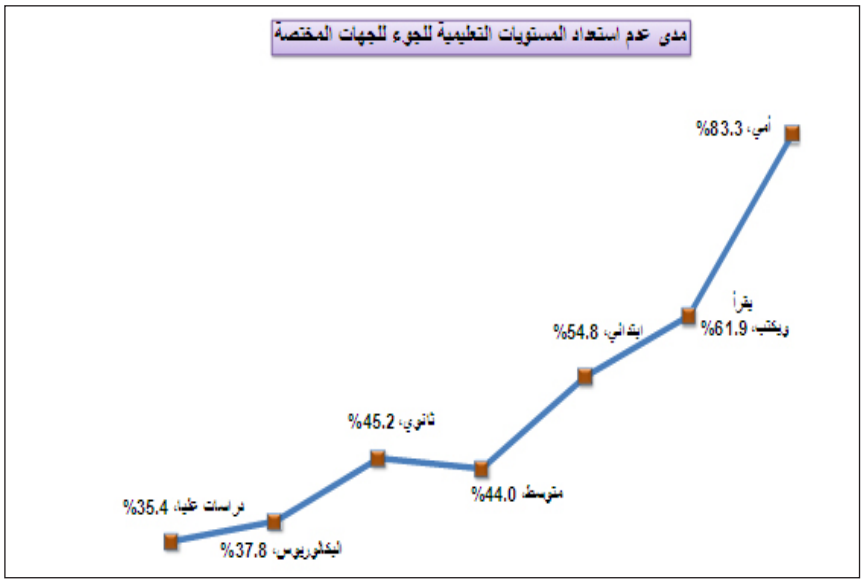

- هناك ارتباط عكسي بين مستوى الدخل وعدم الاستعداد للجوء للجهات المختصة معامله سالب (٥٠٪)، أي أن أصحاب الدخول المرتفعة أكثر استعدادا للجوء للجهات المختصة بحقوق الإنسان والعكس صحيح.

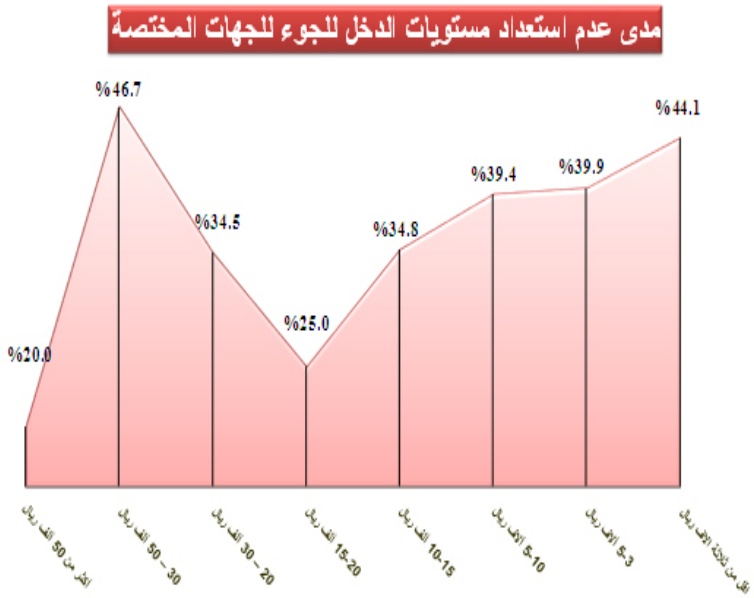

- يعد العاملون بالقطاع الخاص الأقل لجوءاً للجهات المختصة بحقوق الإنسان، في حين يعتبر موظفو الحكومة هم الأكثر لجوءاً للجهات المختصة.
- يعد غير العاملين أقل استعدادا للجوء للجهات المختصة بنسبة عدم استعداد بلغت حوالي ٥٩,٢٪، في حين يعد موظفو الحكومة هم الأكثر استعدادا للجوء.

مؤسسات حقوق الإنسان التي تم اللجوء إليها :

أما فيما يخص الجهات التي تم اللجوء إليها من قبل من أفاد أنه لجأ لجهات خاصة بحقوق الإنسان، لجأ إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ما نسبته ١١,٩٪ ممن لجئوا إلى الجهات المختلفة، بينما لجأ ما نسبته حوالي ٨,٥٪ إلى هيئة حقوق الإنسان السعودية، في حين أن حوالي ٧٩,٧٪ لجؤو إلى جهات غير معنية بشؤون حقوق الإنسان.

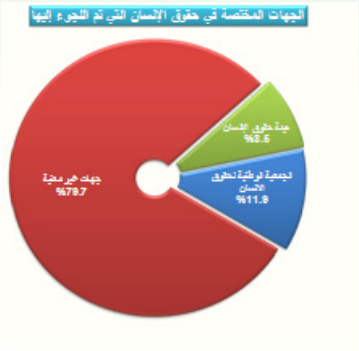

توقيت اللجوء للمؤسسات المختصة في حقوق الإنسان:

يشير تحليل توقيت اللجوء لمؤسسات حقوق الإنسان لدى من أجاب باستعداده للجوء لهذه المؤسسات أن ما نسبته ١٩,٩٪ من المستعدين للجوء سوف يقومون باللجوء مباشرة عند حدوث الانتهاك، في حين أفاد ما نسبته ٦٩,٧٪ من المستعدين للجوء لمؤسسات حقوق الإنسان سوف يقومون باللجوء للجهات المختصة قبل اللجوء لمؤسسات حقوق الإنسان، في حين لم يحدد التوقيت ما نسبته ١٠,٤٪ من المستعدين للجوء لمؤسسات حقوق الإنسان.

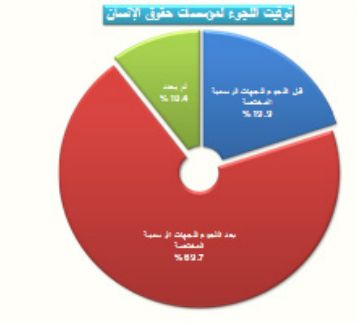

أسباب عدم الاستعداد للجوء للمؤسسات المختصة :

وضع مجتمع العينة السبب (عدم المعرفة بمجال عمل المؤسسات المختصة في حقوق الإنسان) على رأس الأسباب التي تجعل المجتمع غير مستعد للجوء لهذه الجهات بنسبة بلغت حوالي ٣٥,٦٪ من إجمالي الأسباب.

احتلت العادات والتقاليد الاجتماعية المرتبة الثانية بين أسباب عدم الاستعداد للجوء للجهات المختصة بحقوق الإنسان بنسبة بلغت حوالي ٢٩,٤٪، يليها الأسباب السياسية

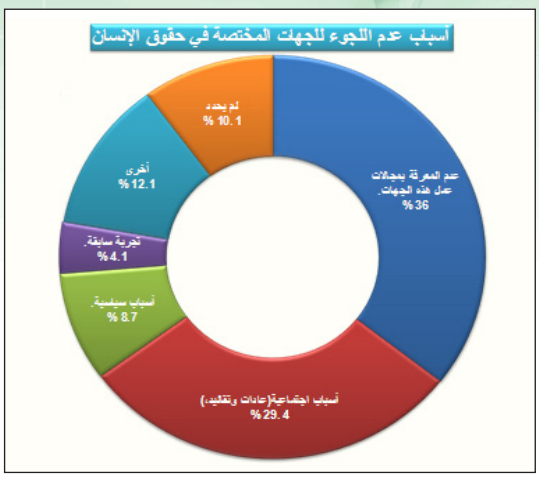

بنسبة بلغت حوالي ٨,٧٪، في حين جاء في ذيل الترتيب التجارب السابقة لأفراد المجتمع بنسبة بلغت حوالي ٤,١٪ من إجمالي الأسباب.

أرجع مجتمع العينة عدم الاستعداد للجوء للجهات المختصة بحقوق الإنسان إلى أسباب أخرى بنسبة بلغت حوالي ١٢,١٪، ومن أهمها انعدام الثقة وعدم التأكد من فاعلية اللجوء لهذه الجهات، وكذلك التأخير وطول الإجراءات.

٢-٣ أهمية الجهات المختصة بحقوق الإنسان

- أفاد ما نسبته ٦٥,٨٪ من المجتمع بأهمية المؤسسات المختصة في مجال حقوق الإنسان بالمملكة، بينما لا يرى ما نسبته ١١,٧٪ من المجتمع أهمية لهذه المؤسسات بالمجتمع، في حين أبدى ما نسبته ٢٢,١٪ من مجتمع العينة عدم درايته بأهمية هذه المؤسسات.

وباستبعاد إجابات المفردات (لم يحدد ولا أعلم) يمكن استخلاص درجة أهمية المؤسسات العاملة في حقوق الإنسان لدى أفراد المجتمع بحوالي ٨٤,٩٪.

- يلاحظ ارتفاع درجة أهمية المؤسسات المختصة في حقوق الإنسان لدى مجتمع المنطقة الشرقية والوسطى، وانخفاض أهميتها لدى المنطقة الجنوبية.

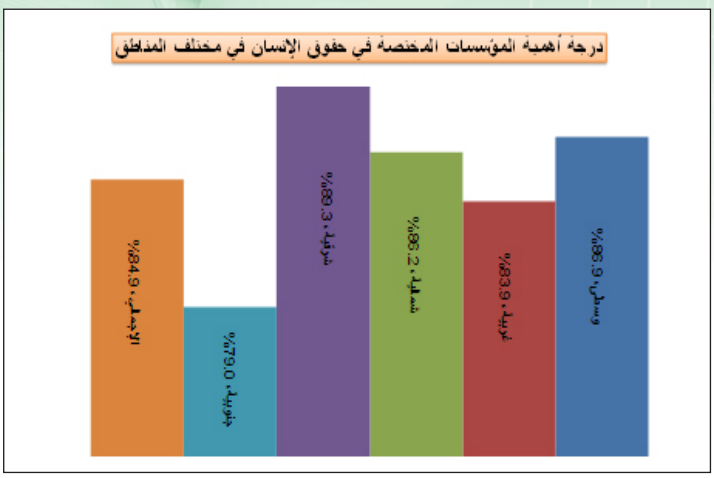

- ترتفع درجة أهمية المؤسسات المختصة في حقوق الإنسان من وجهة نظر الإناث بشكل ملحوظ حيث بلغت حوالي ٨٩٪.
- يلاحظ وجود ارتباط طردي متوسط قدره ٥٤٪ بين العمر ورؤية أهمية المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، أي أن أصحاب الفئات العمرية الأكبر يرون أهمية أكبر لوجود هذه المؤسسات والعكس صحيح.

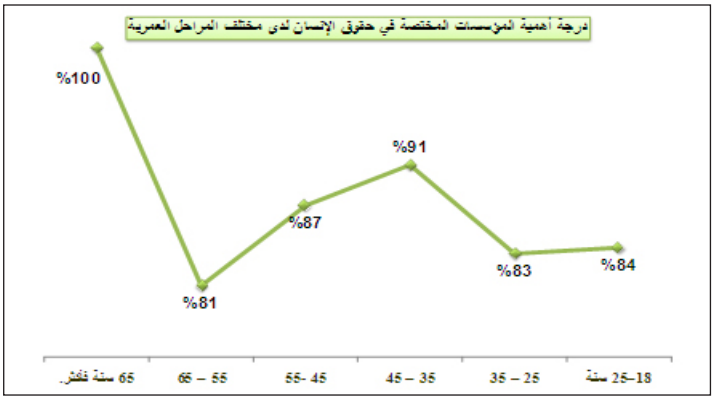

- ترتفع درجة أهمية المؤسسات المختصة بحقوق الإنسان لدى أصحاب الحالة الاجتماعية متزوج حيث بلغت حوالي ٨٦,٥٪.

- هناك علاقة طرديه متوسطة بين مستوى التعليم ورؤية أهمية المؤسسات، مما يعني أن الاحساس بأهمية وجود المؤسسات المختصة في مجال حقوق الإنسان يزداد لدى المستويات التعليمية الأعلى، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٥٣٪.

- تنخفض رؤية أهمية المؤسسات المختصة في حقوق الإنسان لدى موظفي القطاع الخاص حيث بلغت حوالي ٨١,٢٪، في حين ترتفع لدى غير العاملين حيث بلغت درجة أهميتها من وجهة نظرهم حوالي ٨٦,٣٪.
- يزداد الإحساس بأهمية المؤسسات المختصة بحقوق الإنسان لدى أصحاب الدخول المرتفعة والعكس صحيح، حيث بلغ معامل الارتباط بين الدخل ودرجة أهمية المؤسسات حوالي ٢٦,٦٪.

٢- مستوى الثقة في الجهات المختصة بحقوق الإنسان بالمملكة :

- هناك نسبة ٦٥,١٪ من المجتمع يثقون في المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، منهم نسبة ١٦,٨٪ يثقون تماما في هذه المؤسسات، بينما لا يثق في هذه المؤسسات نسبة ٣٤,٩٪ من المجتمع منهم ١٣,٥٪ لا يثقون إطلاقا في المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ولقياس مستوى ثقة المجتمع في الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان بالمملكة تم

ترجيح الإجابات على أساس إعطاء الإجابة (أثق تماما) وزن ترجيحي (١٠٠٪) والإجابة (أثق) وزن ترجيحي (٦٦٪)، وتم إعطاء الإجابة (لا أثق) وزن ترجيحي (٣٣٪) والإجابة (لا أثق إطلاقا) وزن ترجيحي (٠٪)، مع استبعاد الإجابات (لم يحدد).

ومن تحليل مستوى الثقة لمجتمع العينة بمختلف شرائحة يقدر متوسط درجة ثقة المجتمع في الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان بحوالي ٥٥,٧٪.

- يرتفع مستوى الثقة في مؤسسات حقوق الإنسان بشكل كبير في المنطقة الجنوبية والوسطى، في حين ينخفض في كل من المنطقة الشرقية والغربية.

- تنخفض درجة ثقة الإناث عن الذكور في مؤسسات حقوق الإنسان حيث بلغت حوالي ٥٣,٨٪ للإناث، مقابل ٥٥,٧٪ للذكور.
- تنخفض درجة ثقة غير السعوديين في مؤسسات حقوق الإنسان حيث بلغت حوالي ٥٤,٦٪، مقابل ٥٥,٩٪ للسعوديين.
- ترتبط درجة الثقة في مؤسسات حقوق الإنسان ارتباطاً طردياً مع العمر، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي ٤٦,١٪.
- تنخفض درجة الثقة في مؤسسات حقوق الإنسان لدى أصحاب الحالة الاجتماعية (أعزب) حيث بلغت حوالي ٥٤,٣٪، في حين ترتفع لدى أصحاب الحالة الاجتماعية (متزوج ويعول) حيث بلغت حوالي ٥٧,٦٪.

- تنخفض درجة الثقة في مؤسسات حقوق الإنسان لدى أصحاب المستويات التعليمية الأعلى، مما يعنى وجود ارتباط عكسي سالب قدره (٠,٦٤٥) بين المستوى التعليمي ودرجة الثقة في مؤسسات حقوق الإنسان، أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي قلت الثقة في المؤسسات.

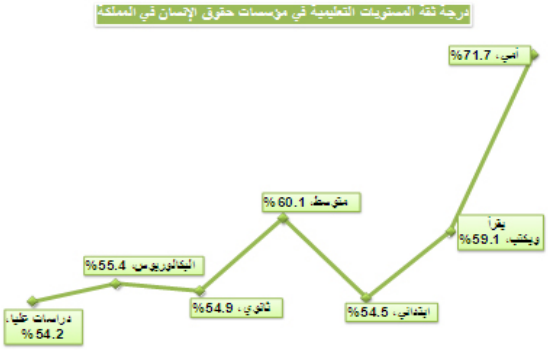

- تنخفض درجة الثقة في مؤسسات حقوق الإنسان لدى غير العاملين بشكل كبير حيث بلغت حوالي ٤٨,٩٪، في حين ترتفع درجة الثقة لدى موظفي الحكومة وموظفي القطاع الخاص.

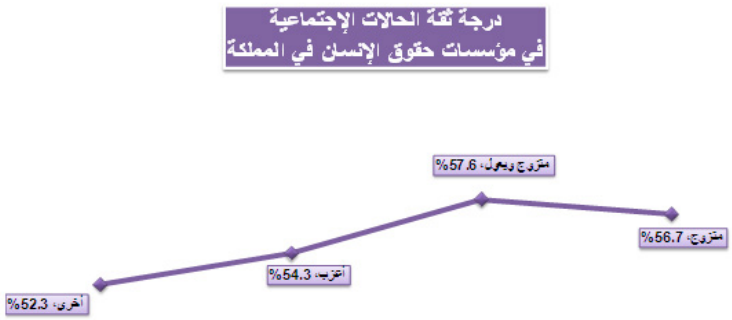

- ترتفع درجة الثقة في مؤسسات حقوق الإنسان لدى أصحاب الدخول المنخفضة، وتنخفض لدى أصحاب الدخول المرتفعة مما يعنى وجود ارتباط عكسي وإن كان ضعيفا بين الدخل ومستوى الثقة في مؤسسات حقوق الإنسان معامله سالب (١٥,٨٪).

٢-٥ مدى رضا المجتمع عن أداء الجهات المختصة بحقوق الإنسان بالمملكة:

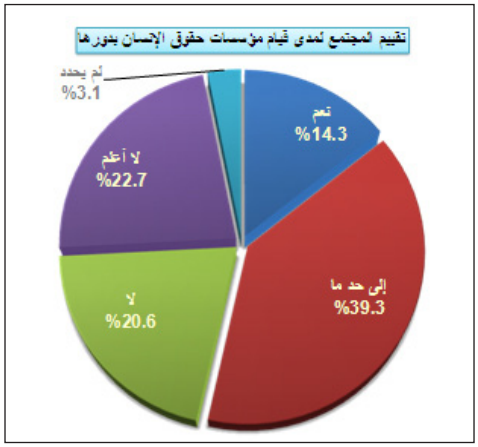

تستهدف هذه الجزئية قياس درجة رضا المجتمع عن أداء الجهات المختصة في مجال عمل حقوق الإنسان بالمملكة، من خلال تحليل تقييم أفراد المجتمع لأداء الجهات الخاصة بحقوق الإنسان الأدوار المنوطة بها.

- يرى ما نسبته ١٤,٣٪ من المجتمع أن مؤسسات حقوق الإنسان بالمملكة تقوم بدورها كما ينبغي، بينما يرى ما نسبته ٣٩,٣٪ من المجتمع أن هذه المؤسسات تقوم بدورها إلى حد ما.
- في حين يرى ما نسبته ٢٠,٦٪ أن هذه المؤسسات لا تقوم بدورها في المجتمع، وأفاد ما نسبته ٢٢,٧٪ عدم علمه بمستوى أداء مؤسسات حقوق الإنسان في المملكة، في حين لم يحدد ٣,١٪ من مجتمع العينة الإجابة عن هذا التساؤل.

ولقياس مستوى أداء الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان بالمملكة تم ترجيح الإجابات على أساس إعطاء الإجابة (نعم) وزن ترجيحي (١٠٠٪) حيث إنه يعبر عن رضا تام عن أداء الجهات، والإجابة (إلى حد ما) وزن ترجيحي (٥٠٪)، والإجابة (لا) وزن ترجيحي (٠٪) حيث إنه يعبر عدم رضا عن أداء الجهات، ذلك مع استبعاد الإجابات (لم يحدد) و (لا أعلم).

ووفقا للتحليل فإن مستوى أداء مؤسسات حقوق الإنسان يقدر بحوالي ٤٥,٧٪ من وجهة نظر مجتمع العينة

- يرى مجتمع المنطقة الوسطى أن مستوى أداء مؤسسات حقوق الإنسان يصل إلى حوالي ٤٩,٥٪ وهو التقييم الأعلى بين مناطق المملكة، في حين بلغت درجة تقييم مجتمع المنطقة الشرقية ٣٩,٨٪، ومجتمع المنطقة الشمالية ٤١,٧٪.
- ترى الإناث أن مستوى أداء مؤسسات حقوق الإنسان يقدر بحوالي ٤٦,٦٪، في حين يقدر الذكور نفس النسبة بحوالي ٤٥,٤٪.
- يقيم السعوديون مستوى أداء مؤسسات حقوق الإنسان بالمملكة بدرجة أعلى من تقييم غير السعوديين.
- يرتفع تقييم مستوى أداء مؤسسات حقوق الإنسان بالمملكة لدى أصحاب فئات العمر الأكبر وينخفض لدى أصحاب الفئات العمرية الأقل، حيث بلغ معامل الارتباط بين مستوى الأداء والعمر حوالي ٥٩,٩٪.
- يرتفع تقييم مستوى أداء مؤسسات حقوق الإنسان بالمملكة لدى أصحاب الحالات الاجتماعية الأخرى (أرمل-مطلق)، في حين ينخفض لدى أصحاب الحالة الاجتماعية (أعزب).
- هناك ارتباط عكسي قوي بين مستوى التعليم وتقييم مستوى أداء مؤسسات حقوق الإنسان بالمملكة معامله سالب (٦٢,٦٪)، أي أن تقييم مستوى أداء مؤسسات حقوق الإنسان بالمملكة يزيد لدى أصحاب المستويات التعليمية الأقل والعكس صحيح.

- يرتبط تقييم مستوى أداء مؤسسات حقوق الإنسان بالمملكة مع الدخل عكسيا بمعامل ارتباط سالب (٧٨,٣٪)، أي أن فئات الدخل الأعلى تقيم أداء مؤسسات حقوق الإنسان بالمملكة أقل من أصحاب فئات الدخل الأعلى.

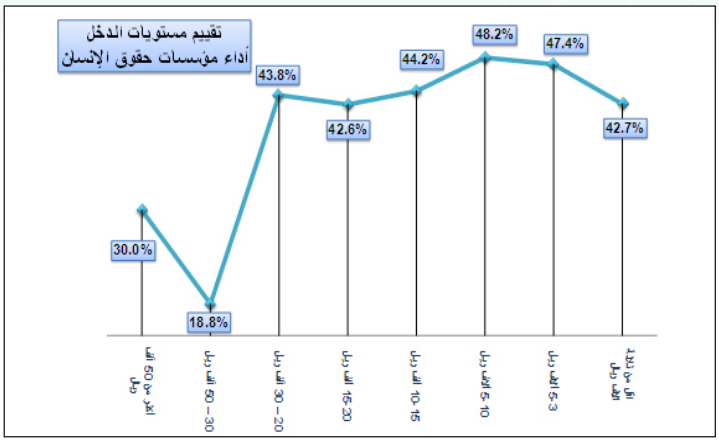

- يرى غير العاملين أن مستوى أداء مؤسسات حقوق الإنسان بالمملكة يقدر بحوالي ٤٠,٦٪، في حين قيم أصحاب الأعمال الحرة مستوى أداء مؤسسات حقوق الإنسان بالمملكة بحوالي ٥٣,٣٪.

الفصل الثالث
المشاركة في نشر ثقافة حقوق الإنسان

يتناول هذا الفصل الجانب الخاص بتقييم مشاركة أفراد المجتمع الرسمية أو غير الرسمية في نشاط حقوق الإنسان بالمملكة، ومدى استعداد مختلف شرائح المجتمع للمشاركة في هذه الجهات.

كذلك يتناول الفصل مدى استعداد فئات المجتمع للمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان والأساليب المقترحة منهم لذلك.

وأخيرا يتناول الفصل أنسب الوسائل المتاحة لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة.

٣-١ تقييم المشاركات في مجال حقوق الإنسان

- لم تتعد نسبة المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان نسبة ٤,٢٪ من المجتمع، منها حوالي ٣,٨٪ مشاركات محلية، وحوالي ٠,٤٪ مشاركات دولية.

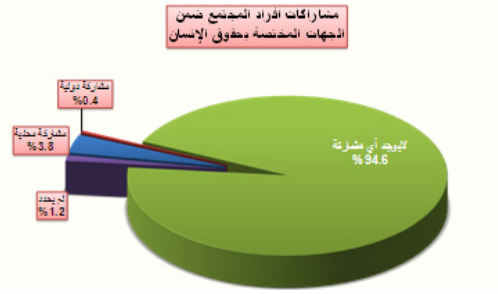

- تمثل العضوية الرسمية ما نسبته ١٣,٢٪ من إجمالي المشاركات، في حين تمثل العضوية غير الرسمية وكتابة المقالات المنشورة ما نسبته ٢٢,٦٪ من إجمالي المشاركات لكل منها على حدة.
- تمثل المشاركة في المدونات المتخصصة ما نسبته ١٤,٢٪ من إجمالي المشاركات، وتمثل المشاركة في المنتديات على الإنترنت ما نسبته ٩,٤٪ من إجمالي المشاركات.

٣-٢ مدى الاستعداد للمشاركة ضمن الجهات المختصة

- أبدى ما نسبته ٥٥,٤٪ من إجمالي المجتمع استعداده للمشاركة ضمن الجهات المختصة بحقوق الإنسان بالمملكة، في حين أبدى ما نسبته ٤١,٧٪ عدم استعداده للمشاركة، ولم يحدد ما نسبته ٢,٨٪ من المجتمع مدى استعداده للمشاركة ضمن الجهات المختصة بحقوق الإنسان بالمملكة.

تقدر نسبة الاستعداد للمشاركة ضمن الجهات المختصة بحقوق الإنسان بالمملكة بحوالي ٥٧,١٪ وذلك باستبعاد إجابات المفردات (لم يحدد).

- ترتفع نسبة الاستعداد للمشاركة ضمن الجهات المختصة بحقوق الإنسان بالمملكة في المنطقة الوسطى والجنوبية، في حين تنخفض في كل من المنطقة الشمالية والشرقية.
- تنخفض نسبة الاستعداد للمشاركة لدى الإناث عن الذكور بدرجة طفيفة.
- تنخفض نسبة الاستعداد للمشاركة لدى غير السعوديين حيث بلغت حوالي ٥١,٤٪، مقابل حوالي ٥٨,١٪ للسعوديين.
- هناك علاقة عكسية وطيدة بين الاستعداد للمشاركة والعمر حيث بلغ معامل الارتباط سالب (٩٩,٣٪)، أي أن أصحاب الفئات العمرية الأقل أكثر استعداداً للمشاركة وكلما تقدم العمر قلت نسبة الاستعداد للمشاركة ضمن الجهات المختصة بحقوق الإنسان بالمملكة.

- أصحاب الحالة الاجتماعية (أعزب) هم الأكثر استعداداً للمشاركة ضمن الجهات المختصة بنسبة استعداد بلغت حوالي ٦٠,٨٪.
- هناك علاقة طردية وطيدة قدرها ٩٩٪ بين المستوى التعليمي ودرجة الاستعداد للمشاركة في الجهات المختصة بحقوق الإنسان بالمملكة، أي أن الاستعداد للمشاركة يزيد بزيادة مستوى التعليم والعكس صحيح.

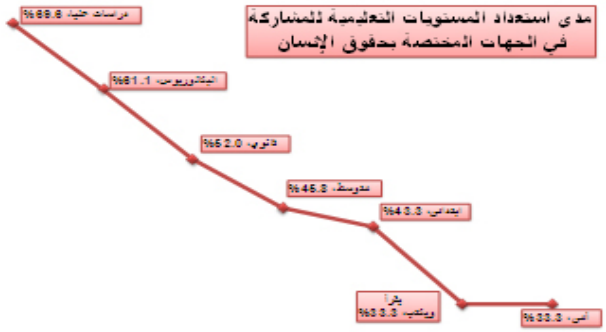

- الطلاب هم الأكثر استعدادا للمشاركة ضمن الجهات المختصة بحقوق الإنسان بالمملكة حيث بلغت درجة استعدادهم ٦٦٪.
- هناك علاقة عكسية-وإن كانت ضعيفة- بين الاستعداد للمشاركة ضمن الجهات المتخصصة في حقوق الإنسان بالمملكة ومستوى الدخل بمعامل ارتباط سالب (١٢٪).

٣-٣ الاستعداد للمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

- أبدى ما نسبته ٧٤,٨٪ من مجتمع العينة استعداده لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة، في حين ما نسبته ٢٤,٩٪ ليسوا على استعداد لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة، ولم يحدد ما نسبته ٠,٤٪ إجابته على هذا السؤال وبالتالي تقدر نسبة الاستعداد للمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة بحوالي ٧٥٪ .وذلك باستبعاد إجابات المفردات (لم يحدد).

- يعد قاطني المنطقة الجنوبية والوسطي هم الأكثر استعداداً لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة، في حين يعد قاطني المنطقة الشرقية والشمالية الأقل استعداداً لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة.

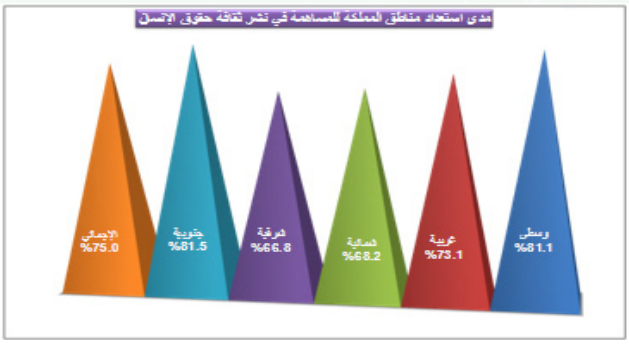

- يعد الإناث أقل استعدادا لنشر ثقافة حقوق الإنسان حيث بلغت نسبة استعدادهن حوالي ٧٤,٢٪.
- يعد السعوديون أكثر استعداداً لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة بنسبة استعداد بلغت حوالي ٧٦,١٪، مقابل ٦٩٪ لغير السعوديين.
- هناك علاقة طرديه قوية بين الاستعداداً لنشر ثقافة حقوق الإنسان ومستوى التعليم قدرها ٩٤,٤٪، أي أن أصحاب المستويات التعليمية الأعلى أكثر استعدادا لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتنخفض نسبة الاستعداد كلما انخفض مستوى التعليم.

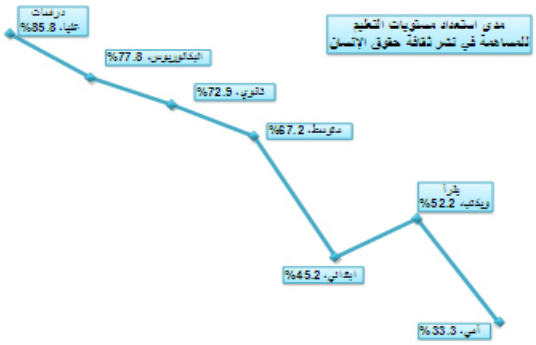

- هناك علاقة عكسية قوية بين الاستعداد لنشر ثقافة حقوق الإنسان والعمر حيث بلغ معامل الارتباط سالب (٩٣,٨٪)، أي أن أصحاب الأعمار الأقل أكثر استعدادا لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتنخفض نسبة الاستعداد كلما تقدم العمر.
- يعد أصحاب الحالة الاجتماعية (أعزب) هم الأكثر استعدادا لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة بنسبة استعداد بلغت حوالي ٧٨,٩٪.
- يعتبر الطلاب الأكثر استعدادا لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة بنسبة استعداد بلغت حوالي ٨٢,٥٪، في حين يعد غير العاملين الأقل استعداداً بنسبة بلغت حوالي ٦٨,٨٪.

وفيما يخص تحليل الأساليب المقترحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة، تم تحليل أراء المفردات التي أبدت استعدادا للمشاركة في نشر ثقافة حقوق الإنسان وكانت النتائج كالأتي:

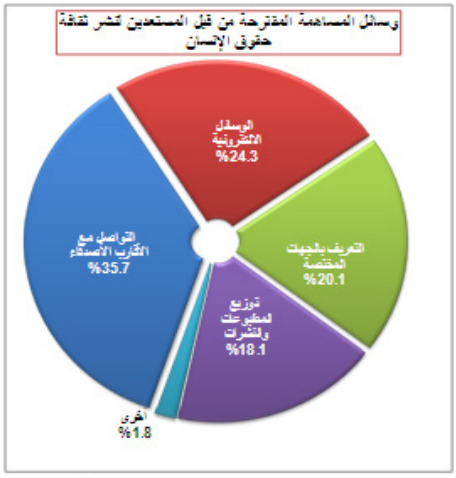

- يعد التواصل مع الأقارب والأصدقاء أهم وسائل المساهمة المقترحة من قبل المستعدين لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة بأهمية نسبية حوالي ٣٥,٧٪ من إجمالي الوسائل المقترحة، حيث إن هناك نسبة ٧١,٣٪ من المستعدين لنشر ثقافة حقوق الإنسان يفضلون استخدامها.
- يليها الوسائل الإلكترونية بأهمية نسبية حوالي ٢٤,٣٪ من إجمالي الوسائل المقترحة، ويفضل استخدامها حوالي ٤٨,٥٪ من المستعدين لنشر ثقافة حقوق الإنسان.
- جاء التعريف بأنشطة الجهات المختصة في مجال حقوق الإنسان في المرتبة الثالثة بأهمية نسبية بلغت حوالي ٢٠,١٪ من إجمالي الوسائل المقترحة، وبنسبة ٤٠,١٪ مستعدين لاستخدامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

- ويتذيل الترتيب توزيع المطبوعات والنشرات بأهمية نسبية حوالي ١٨,١٪ من إجمالي الوسائل المقترحة، حيث إن هناك نسبة ٣٦,١٪ من المستعدين لنشر ثقافة حقوق الإنسان يفضلون استخدامها.

٣- مقترحات المجتمع حول أنسب الوسائل لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة

- يرى المجتمع أن التلفزيون يمكن أن يكون من أنسب وسائل نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المملكة وذلك بأهمية نسبية لإجمالي الوسائل بلغت حوالي ٢٥,١٪، يليه استخدام الصحف والمجلات بأهمية نسبية بلغت حوالي ١٩,٤٪ بين وسائل نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المملكة.
- يأتي الإنترنت في المرتبة الثالثة بين أهم وسائل نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المملكة بأهمية نسبية بلغت حوالي ١٥٪، يلي ذلك إلقاء ندوات ومحاضرات عامة بأهمية نسبية بلغت حوالي ١٤,٧٪.
- يأتي توزيع المطبوعات والنشرات التثقيفية في المرتبة الخامسة بأهمية بلغت حوالي ١٢,٤٪، في حين تذيل الوسائل استخدام الإذاعة بأهمية نسبية حوالي ١١,٣٪.
- وقد اقترحت مجموعة لا بأس بها -تصل إلى حوالي ٦,٥٪- من مفردات مجتمع العينة عدداً من الوسائل الأخرى أهمها وسيلتان، الأولى إدراج حقوق الإنسان ضمن مناهج التعليم لاسيما في المراحل الأولى من التعليم، والثانية هي التوعية عبر المساجد والخطاب الديني.

الخلاصة

بداية تجدر الإشارة إلى أنه كان هناك تحفظ واضح تجاه تعبئة الاستمارة بشكل عام حيث واجه فريق العمل رفضاً تاماً للمقابلات من بعض أطياف المجتمع، وقد رفضت العديد من الأسر تعبئة السيدات للاستمارات.

وقد اعتبر البعض الحديث عن حقوق الإنسان منافياً للأعراف وللدين والبعض الأخر اعتبره بمثابة حديث سياسي غير لائق، وهو ما يعبر عن ضعف في المعرفة العامة بثقافة حقوق الإنسان.

ويؤكد ذلك أن فريق العمل أضطر لطرح ما يقارب من ٤٥٠٠ استمارة للحصول على النسبة المستهدفة، مما يعني أن حوالي ٥٤,٦٪ من المقابلات قبلت بالرفض أو رفضت المفردات استكمال الاستبانة.

مدى المعرفة بحقوق الإنسان ومصادرها

- يعتقد أكثر من نصف المجتمع (٥٤٪) أنه على علم بمفهوم حقوق الإنسان، ولكن تحليل النتائج أظهر أن نسبة العلم الفعلي بحقوق الإنسان الأساسية في إجمالي المجتمع لم تتعد ٣٠٪، كذلك أظهرت التحليلات مجموعة من الحقائق أهمها :
  - ٤٧٪ ممن يعتقدون أنهم على علم بمفهوم حقوق الإنسان ليسوا على علم بأي من المؤسسات العاملة في حقوق الإنسان،
  - لم تتعد درجة العلم بحقوق الإنسان الأساسية لدى من يعتقدون أنهم على علم بها نسبة ٥٦٪.
  - لم تتعد درجة الوضوح لدى الفئة التي ذكرت الحقوق الأساسية ٧٠٪.
  - ٣١٪ ممن يعتقدون أنهم على علم بمفهوم حقوق الإنسان، ليست لديهم أي معرفة بقضايا حقوق الإنسان المحلية أو الدولية، وهناك نسبة ١٥٪ منهم غير متابعين لقضايا حقوق الإنسان.
  - ٩٢٪ ممن يعتقدون أنهم على علم بمفهوم حقوق الإنسان ليس لديهم علم بأي من القوانين والأنظمة الخاصة بحقوق الإنسان.

والخلاصة أن جزءاً كبيراً ممن يعتقدون أنهم على علم ودراية بحقوق الإنسان مخطئون في هذا الاعتقاد.

- لا يعلم ما نسبته ٥٩٪ من أفراد المجتمع أياً من المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان.

- تقدر درجة معرفة المجتمع بالقضايا المحلية بحوالي ٣٠,٥٪، مقابل ٣٠,٧٪ للقضايا الدولية.
- تعتبر شرائح المجتمع الأقل معرفة بالقضايا الدولية هي: الذكور، السعوديون، أصحاب الفئات العمرية الأقل، أصحاب الحالة الاجتماعية (أعزب)، أصحاب المستويات التعليمية الأقل، العاطلون، وقاطنو المنطقة الشمالية والشرقية.
- تعد شرائح المجتمع الأقل معرفة بالقضايا الدولية هي: الإناث، السعوديون، أصحاب الفئات العمرية الأقل، أصحاب الحالة الاجتماعية (أعزب)، أصحاب المستويات التعليمية الأقل، العاطلون، أصحاب مستويات الدخل الأقل، وقاطنو المنطقة الغربية.
- تعتبر درجة معرفة المجتمع بأنواع قضايا حقوق الإنسان ضئيلة بشكل ملحوظ (٢٤,٤٪ في المتوسط)، وتعد قضايا العنف الأسري، قضايا السجناء، القضايا العمالية على التوالي أكثر أنواع القضايا معرفة في المجتمع.
- بلغ مستوى متابعة قضايا حقوق الإنسان بالمجتمع حوالي ٤١,٣٪.
- من وجهة نظر مجتمع العينة تقدر نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة بحوالي ٢٥,٨٪.
- ٩٤,٣٪ من المجتمع لا يعلمون أي من القوانين الخاصة بحقوق الإنسان
- أهم مصادر المعرفة بحقوق الإنسان هي الصحف، التلفاز وأقل المصادر تأثيرا هي النشرات الدورية.
- أهم وسائل متابعة المجتمع لقضايا حقوق الإنسان هي البرامج التلفزيونية، الصحف والمجلات والإنترنت وأقل وسائل المتابعة أهمية التقارير والنشرات الدورية الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان والمحاضرات والندوات.

اللجوء لجهات حقوق الإنسان

- تعرض ما نسبته ١٨,٧٪ من المجتمع لانتهاكات لحقوق الإنسان، لجأ منهم ما نسبته ١٤,١٪ إلى جهات مختلفة يعتقدون أنها مختصة بحقوق الإنسان، ولكن الحقيقة أن ٢٠,٣٪ ممن لجئوا فقط لجؤوا إلى جهات معنية بشؤون حقوق الإنسان، والباقي لجأ إلى جهات أخرى غير معنية، وهو ما يؤكد نقص الوعي بالجهات المعنية بحقوق الإنسان في المملكة.
- هناك ما نسبته ٥٣,٦٪ من المجتمع على استعداد للجوء إلى الجهات المختصة بحقوق الإنسان، في حين أن هناك ما نسبته ٤٣,٢٪ ممن تعرضوا لانتهاكات ليسوا على استعداد للجوء للجهات المختصة.

- هناك ٤٠,٤٪ من المجتمع ليسوا على استعداد للجوء إلى الجهات المختصة بحقوق الإنسان في المملكة، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى عدم المعرفة بمجال عمل المؤسسات المختصة في حقوق الإنسان بالإضافة إلى العادات والتقاليد الاجتماعية وانعدام الثقة وعدم التأكد من فاعلية اللجوء لهذه الجهات.
- بلغ مستوى الثقة في مؤسسات حقوق الإنسان بالمملكة ٥٥,٧٪، ولكن هذه النسبة تنخفض إلي ٢٤,٦٪ لدى من تعرضوا لانتهاكات لحقوق الإنسان، في حين تصل هذه النسبة إلى ٤٠,٩٪ لدى من لجئوا إلى جهات مختصة بحقوق الإنسان.
- وتقل الثقة في مؤسسات حقوق الإنسان لدى كل من، قاطني المنطقة الشرقية، الإناث، غير السعوديين، أصحاب الفئات العمرية الأقل، أصحاب المستويات التعليمية الأعلى، أصحاب الحالة الاجتماعية (أعزب)، غير العاملين، وأصحاب الدخول المرتفعة.
- يرى ما يقرب من ثلثي المجتمع أنه لم يتعرض لانتهاك وليس على علم بأي انتهاكات لحقوق الإنسان، مع ملاحظة أن هناك زيادة في نسبة عدم التعرض لدى أصحاب المستويات التعليمية (أمي) (ويقرأ ويكتب)، وهو ما قد يفسر بجهل هذه الفئة بالحقوق مما قد يعرضهم لانتهاكات دون تصنيفها كذلك من قبلهم.
- تقدر درجة أهمية المؤسسات العاملة في حقوق الإنسان لدى المجتمع بحوالي ٨٤,٩٪، وتنخفض أهمية هذه المؤسسات لدى قاطني المنطقة الجنوبية والشمالية، أصحاب الأعمار الصغيرة، المستويات التعليمية الأقل، وأصحاب الدخول المرتفعة.
- قيم مجتمع العينة أداء مؤسسات حقوق الإنسان بحوالي ٤٥,٧٪، تقل هذه النسبة لدى قاطني المنطقة الشرقية والشمالية، الذكور، غير السعوديين، الفئات العمرية الأقل، أصحاب الحالة الاجتماعية (أعزب)، المستويات التعليمية الأعلى، غير العاملين وأصحاب الدخول المرتفعة.

المشاركة في نشر ثقافة حقوق الإنسان :

- الواقع الحالي يؤكد أن هناك تحفظاً واضحاً تجاه المشاركات بصفة عامة وخاصة المشاركات الرسمية مع الجهات المختصة وتعتمد المشاركات المحدودة الحالية على الانترنت والمنتديات والمقالات، على الرغم من الاستعداد الكبير للمشاركة في مجالات حقوق الإنسان.
- تقدر نسبة الاستعداد للمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة تقدر بحوالي

٠,٧٥٪، إلا أن نسبة الاستعداد للمشاركة ضمن أنشطة الجهات المختصة بحقوق الإنسان بالمملكة تقدر بحوالي ١,٥٧٪.

- يرى المجتمع أن التلفزيون أنسب وسائل نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المملكة يليه الصحف والمجلات ثم الإنترنت في حين أن أقل الوسائل مناسبة هي إلقاء الندوات والمحاضرات العامة.
- يعتبر التواصل مع الأقارب والأصدقاء أهم وسائل المساهمة المقترحة من قبل المستعدين لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة، يليها الوسائل الإلكترونية.

والخلاصة :

مازال مجتمع المملكة العربية السعودية لا يملك قدراً مناسباً من المعرفة بمجالات حقوق الإنسان حيث تعد الصورة الذهنية لحقوق الإنسان بالمملكة ضعيفة بشكل واضح وخاصة بالمؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان.

ولا يزال المجتمع في حاجه إلى نشر الكثير من الوعي والتثقيف بالمفاهيم والمنظمات والحقوق الأساسية للإنسان، ويمثل عدم المعرفة أهم الأسباب التي تجعل المجتمع غير مستعد للجوء لمؤسسات حقوق الإنسان

هناك مجموعة من شرائح المجتمع تحتاج إلى تكثيف التوعية بثقافة حقوق الإنسان يأتي على رأسها الإناث، أصحاب الفئات العمرية الأقل، أصحاب الحالة الاجتماعية (أعزب)، أصحاب المستويات العلمية الأقل، غير العاملين، أصحاب مستويات الدخل الأقل

هناك مجموعة من شرائح المجتمع تحتاج إلى دعم وتعزيز الثقة في الجهات المختصة من أهمها الإناث، أصحاب الفئات العمرية الأقل، أصحاب المستويات التعليمية الأعلى، أصحاب الحالة الاجتماعية أعزب، غير العاملين، وأصحاب الدخول المرتفعة.

والشاهد أن هناك خللا في وعي وثقافة المجتمع بمنظومة حقوق الإنسان مما يحتاج إلى مزيد من الجهد والعمل من قبل المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان بالمملكة لنشر الوعى وتعزيز الثقة.

والله الموفق،،،